



## مركز حرمون للدراسات المعاصرة

هو مؤسسة بحثية وثقافية مستقلة، لا تستهدف الربح، وتُعنى بإنتاج الدراسات والبحوث المتعلقة بالمنطقة العربية، خصوصًا الواقع السوري، وتهتم بالتنمية المجتمعية والفكرية والثقافية والإعلامية، وتعزيز أداء المجتمع المدني، ونشر الوعي الديمقراطي، وتعميم قيم الحوار واحترام حقوق الإنسان. يحرص المركز على عقد لقاءات حوارية ومناقشات فكرية، حول القضية السورية وما يكتنفها من متغيرات سياسية وإنسانية واجتماعية واقتصادية، وتمتد هذه اللقاءات والمناقشات، لتشمل التأثيرات الإقليمية والدولية، ومواقف الأطراف السورية المختلفة منها، سلطة ومعارضة، مع الرصد الدائم لأدوار الحلفاء الإقليميين والدوليين للفرقاء السوريين، والتقييم المستمر لتطور تلك الأدوار ودرجة فاعليتها في المشهد السوري.

يسعى المركز لأن يكون ميدانًا لتلاقح الأفكار والحوار والتخطيط للبناء، وساحةً للعمل الجدي المثمر على الصعد كافة، البحثية والسياسية والفكرية والثقافية؛ ويأمل أن يبني علاقة متقدمة بالمجتمع السوري، والعربي عمومًا، تقوم على التأثير الإيجابي فيه والتأثر به في آن معًا.

### قسم الدراسات:

يُقدِّم هذا القسم الدراسات العلمية والموضوعية التي تناقش القضايا السورية الأساسية، وتعالج المشكلات الرئيسية، وتقترح الحلول والبدائل المناسبة، وهو مسؤول عن إنتاج المواد البحثية العلمية الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والثقافية والتربوية، التي تستند إلى جهدٍ بحثيٍّ أصيلٍ ورصين يتوافق مع أصول العمل البحثي العلمي.

يحرص قسم الدراسات على تقديم قراءات للواقع الراهن، ويضع على جدول أعماله إنتاج دراسات من الفئات البحثية كافة، بهدف إعادة بناء المنظومة الفكرية والسياسية والقانونية والثقافية والتربوية في سورية المستقبل، ويستكشف التأثيرات المتبادلة بين السياسة والاقتصاد والقانون والمجتمع والفكر، ويبحث في تأثيرات الحرب السورية وسبل تجاوزها في المستقبل في نظام ديمقراطي تعددي تداولي.



## اللاجئون السوريون في تركيا: الواقع والمآل



يناقش هذا البحث أوضاع اللاجئين السوريين في تركيا حتى أيلول 2019، ولا تعكس الآراء الواردة في هذا البحث بالضرورة رأي Konrad-Adenauer-Stiftung بل تعبر عن رأي الباحث



## المحتويات

3	مدخل .....
4	أولاً: اللاجئين السوريين وغير السوريين الموجودون في تركيا .....
8	ثانياً: المعطيات والتطورات المتعلقة باللاجئين السوريين في تركيا .....
8	الأرقام والمعدلات العامة .....
8	لاجئو المدن .....
9	العمر والجنس .....
9	الأطفال السوريين المولودون في تركيا .....
11	ثالثاً: قضايا التربية والتعليم .....
13	طلاب الجامعة السوريين في تركيا .....
15	رابعاً: عالم الأعمال - التوظيف وريادة الأعمال .....
18	خامساً: برنامج (NSSE-YUS) لدعم الملائمة والاندماج الاجتماعي .....
18	التكاليف .....
19	الإدارات المحلية والاندماج المحلي .....
20	منظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية .....
20	الملائمة والقبول المجتمعي .....
22	الجدل والنقاش حول التعايش والاندماج، اندماج وتعايش من، ولماذا، وأين؟ .....
24	سادساً: برامج الدعم المالي المقدم في إطار الاتفاقية التركية - الأوروبية لعام 2016 .....
27	سابعاً: التطورات التي حدثت في تركيا في الآونة الأخيرة والتوقعات والتحديات في المستقبل القريب .....
28	قرار ولاية إسطنبول ل 22 تموز/ يوليو 2019 وتطبيقاته .....
31	الخاتمة .....

## مدخل

مرت ثماني سنوات ونصف على الحرب التي أعقبت الاحتجاجات المناهضة لنظام بشار الأسد في سورية، والتي انطلقت شرارتها في آذار/ مارس 2011. ومنذ نيسان/ أبريل 2011 حتى الآن [أيلول 2019]، فقد نحو 465 ألف شخص حياته في سورية التي كان تعداد سكانها في نيسان/ أبريل من العام نفسه نحو 22.4 مليون نسمة<sup>1</sup>، وأصيب مئات الآلاف، واضطروا ليقول عن 6.7 مليون سوري إلى النزوح داخل البلاد، ومغادرة مكان إقامتهم وتغيير المكان الذي كانوا يعيشون فيه. وقد تسببت أجواء الفوضى التي حدثت في سورية في خلق أكبر عملية لتدفق اللاجئين في تاريخ العالم. وبحسب بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في آب/ أغسطس لعام 2019، فقد بلغ عدد اللاجئين السوريين المسجلين الذين لجؤوا إلى دول الجوار الخمسة فقط 5.626.914 لاجئاً، منهم 3.643.870 لاجئاً في تركيا<sup>2</sup>. وإذا ما أضيف نحو مليون سوري لجؤوا إلى دول أخرى، كأوروبا وكندا والولايات المتحدة الأميركية، إلى هذا العدد؛ فإن عدد السوريين الذين فروا من ديارهم ما بعد عام 2011 يبلغ 6.6 مليون نسمة، على الأقل. ومع الأسف، يبدو أن الأيام التي سيتحقق فيها السلام والاستقرار في سورية ليست قريبة، وعلى ذلك؛ فإن هذا الوضع يفتح الباب لتصبح المسألة السورية متجذرة ومزمنة أكثر فأكثر؛ حيث مهدت التطورات التي شهدتها الأزمة السورية الطريق لجدالات ونقاشات عالمية جديدة حول العديد من القضايا، في مقدمتها «سياسة الباب المفتوح»، و«تقاسم الأعباء والمسؤوليات». ومع هذا؛ فإن هذه الأزمة تسببت في إلحاق ضرر كبير بالدول المجاورة، وعرضت سياسة «الباب المفتوح» المستقبلية لخطر كبير.

تتبع تركيا مكانة خاصة، عند الحديث عن الأزمة في سورية، فهي تستضيف القسم الأكبر من السوريين الذين اضطروا إلى مغادرة ديارهم، بنسبة لا تقل عن 54 %، من بين 6.6 مليون سوري خارج وطنهم، وبنسبة 64 %، إذا ما أخذنا بالحسبان العدد في الدول المجاورة فقط. فتركيا التي لم تكن تؤوي في عام 2011 سوى 58 ألفاً من المشمولين بالحماية الدولية، أصبحت منذ عام 2014 أكثر الدول إيواً للاجئين في العالم، بسبب وجود اللاجئين السوريين. تلتها في ذلك، بحسب إحصاءات حزيران/ يونيو 2017، لبنان بنسبة 15.1% (926 ألفاً)، ثم الأردن بنسبة 10.3% (660 ألفاً)، فشمال العراق بنسبة 3.7% (228 ألفاً)، وأخيراً مصر بنسبة 1.5% (131 ألفاً). ويعيش نحو 14.7% (952 ألفاً) من الفارين من سورية، في أوروبا، ويعيش 50 ألفاً في دول أخرى، كالولايات المتحدة الأميركية وكندا.

1. بحسب بيان لمجموعة المراقبة السورية التي تتخذ من لندن مقراً لها، تم تسجيل 321 ألف حالة وفاة و145 ألف حالة «مفقود». يذكر أن 96 ألفاً من القتلى هم من المدنيين، والباقي من الجماعات المتنازعة. Frankfurter Allgemeine Zeitung-14.04.2017

2. UNHCR: Syria Regional Refugee Response (<http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php>) Erişim: 14.08.2019

## أولاً: اللاجئين السوريين وغير السوريين الموجودين في تركيا<sup>3</sup>

تجاوز عدد السوريين المشمولين بقانون «الحماية المؤقتة» في تركيا، حتى آب/ أغسطس 2019، 3.643.870 شخصًا. وإضافة إلى ذلك؛ كانت تركيا ما بعد عام 2011 وجهًا لوجه مع موجة لجوء كبيرة قادمة من بلدان أخرى، على رأسها أفغانستان والعراق. وكانت الأرقام التي قدمتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) تشير إلى أن عدد اللاجئين من غير السوريين قد وصل في أيلول/ سبتمبر 2018 إلى نحو 367 ألف لاجئ. وقامت المديرية العامة لإدارة الهجرة (GİGM) في آب/ أغسطس 2019 بتصنيف أعداد طلبات الحماية الدولية بين عامي 2010 - 2018، بحسب السنوات، فكان العدد يشير إلى 478.309 طلبات. بمعنى أن عدد الأشخاص المشمولين بالحماية الدولية في تركيا الذي كان يبلغ عام 2011 (58.018) شخصًا، وصل بالإجمال مع مراعاة فقط المسجلين رسميًا فقط، إلى 4.122.179 شخصًا. هذه الأرقام التي تتخطى نسبة 5.2% من عدد سكان تركيا، تُظهر إمكانية توفير فرصة «سياسة الباب المفتوح» التي منحها تركيا للسوريين، لطالبي اللجوء الآخرين أيضًا. لأنه من المعروف أن هناك مشكلة جدية وخطيرة متعلقة بـ «عدم القيد» بين اللاجئين غير السوريين على وجه الخصوص.

وعلى الرغم من أن تركيا أوقفت «سياسة الباب المفتوح» فعليًا، ما بعد عام 2106، وعلى الرغم من تشييدها لجدار بطول 900 كم على الحدود السورية والعراقية في العامين المنصرمين، بهدف مكافحة الإرهاب من جهة، ومكافحة الهجرة غير المنظمة من جهة ثانية، فما زالت عمليات الدخول والخروج عبر الحدود مستمرة حتى الآن<sup>4</sup>. هذه الحالة تكشف عن وجود مشكلة جدية وخطيرة تتعلق بأمن وسلامة الحدود التركية.

3. استفيد في بعض أجزاء الدراسة من الأبحاث والدراسات التي أنجزها م. مراد أردوغان، ك: من أجل KAS-Turkey في حزيران/ يونيو 2017 بعنوان: «اللاجئون السوريون في تركيا»، وفي حزيران/ يونيو 2019 بعنوان: «التطور الديموغرافي للاجئين السوريين وتأثيراته المحتملة على خدمات التعليم والتوظيف والخدمات البلدية في تركيا في المستقبل القريب»، في إطار مشروع قدرة الخاص باللاجئين السوريين.

4. بحسب تصريحات وزارة الداخلية، في 2018 وحده أُلقي القبض على 280 ألف «مهاجر غير نظامي» من غير السوريين، وأكثر من 160 ألفًا في النصف الأول من عام 2019. ولا تتوفر معلومات كافية عن أولئك الذين لم يُقبض عليهم.

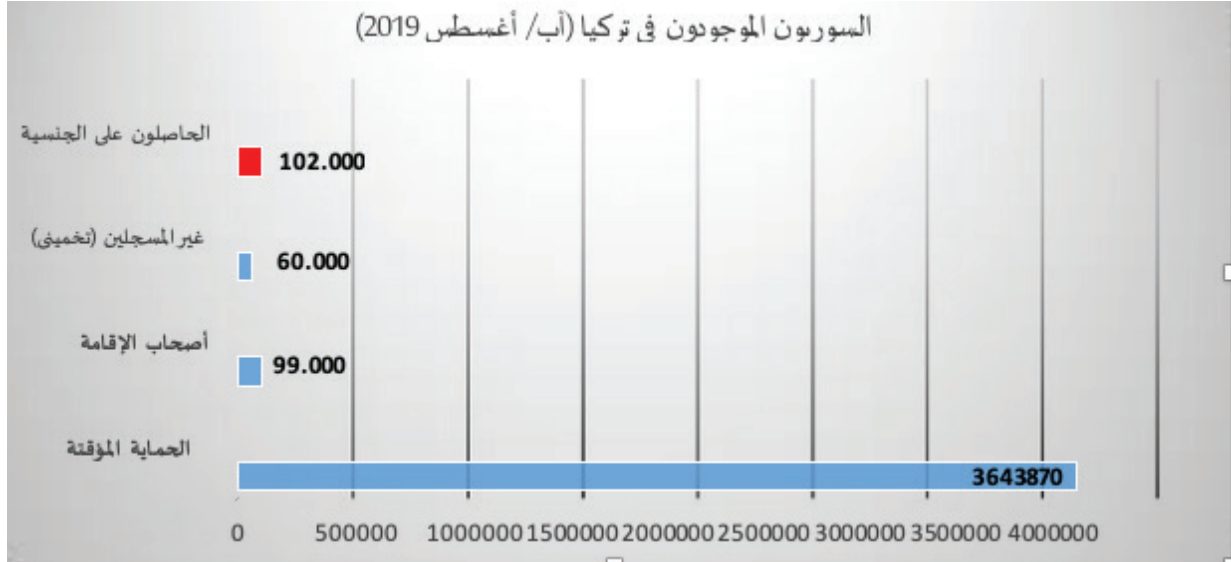
السوريون المشمولون بالحماية المؤقتة بحسب الأعوام	الحماية الدولية طلبات الحماية الدولية وفق الأعوام
<p><b>YILLARA GÖRE GEÇİCİ KORUMA KAPSAMINDAKİ SURİYELİLER</b></p> <p>0 2011 14.237 2012 224.655 2013 1.519.286 2014 2.503.549 2015 2.634.441 2016 3.426.786 2017 3.623.192 2018 3.643.870* 2019</p>	<p><b>ULUSLARARASI KORUMA</b></p> <p><b>YILLARA GÖRE ULUSLARARASI KORUMA BAŞVURUSU</b></p> <p>1 2011 4.735 2012 7.878 2013 38.011 2014 34.112 2015 64.337 2016 64.817 2017 112.461 2018 114.537 2019</p>
<p>المصدر: الجمهورية التركية- المديرية العامة لإدارة الهجرة <a href="https://bit.ly/2CjFjRp">https://bit.ly/2CjFjRp</a> (Erişim: 10.08.2019)</p>	<p>المصدر: الجمهورية التركية- المديرية العامة لإدارة الهجرة <a href="https://bit.ly/2CjSw7S">https://bit.ly/2CjSw7S</a> (Erişim: 10.08.2019)</p>

وبسبب التحفظ (التقييد) الجغرافي الذي فرضته تركيا على اتفاقية جنيف، بعدم منح طالبي اللجوء من غير الأوروبيين مركز وصفة «لاجئ»، وبسبب التوقع بإمكانية عودة القادمين بشكل جماعي من دولة مجاورة تعيش حالة حرب إلى ديارهم، عند انتهائها، فقد مُنح السوريون الموجودون في تركيا وضعًا مختلفًا للحماية الدولية تعرف بـ «الحماية المؤقتة»<sup>5</sup>.

ومهما ذكرت كلمة «لاجئ» أو «طالب لجوء» في الاستخدام اليومي، فإن اللاجئين السوريين يتمتعون في تركيا بثلاثة صفات (مراكز) مختلفة: المجموعة الأولى -وهي الأكبر- هم الذين لجؤوا إلى تركيا، منذ نيسان/ أبريل 2011، ويبلغ عددهم حاليًا 3.643.870 شخصًا، بحسب إحصاءات آب/ أغسطس 2019، وقد مُنحوا صفة «الحماية المؤقتة»، بعد أخذ قيودهم «البيومترية» من قبل GİGM (المديرية العامة لإدارة الهجرة). المجموعة الثانية، وعددهم 99.643 شخصًا، قدموا إلى تركيا قبل عام 2011، ويقيمون فيها بموجب «تصاريح الإقامة».

5. تم تحديد الالتزامات الدولية لتركيا تجاه اللاجئين في «اتفاقية جنيف لعام 1951»، وإطار «البروتوكول الخاص بوضع ومركز اللاجئين لعام 1967». وتركيا التي تعد من أوائل الدول الموقعة على اتفاقية جنيف، أعلنت في بيان لها في 29 آب/ أغسطس 1961 أنها ستطبق «تقييدًا جغرافيًا» استثنائيًا ولن تقبل بموجب ذلك القادمين من خارج أوروبا كلاجئين، أيًا كانت المبررات والأسباب. لم تعتمد تركيا في عام 2013 في «قانون الأجانب والحماية الدولية» وفي «اللائحة التنفيذية للحماية المؤقتة» الصادر بعده في عام (2014) وفي التشريعات الثانوية التي شكلت البنية التحتية والأساس القانوني لقضية الهجرة واللاجئين. الوضع القانوني للسوريين في تركيا في إطار «اللائحة التنفيذية للحماية المؤقتة» هو حماية مؤقتة، ولا تزال مسألة الوجود السوري في تركيا تفرض نفسها موضوعًا مهمًا للجدل والنقاش. وتحاول تركيا تعريف نظام «الحماية المؤقتة» الذي يُعد نوعًا من أنواع الحماية الدولية، بالنسبة إلى السوريين، بالشكل الذي يتلاءم والقوانين الدولية. مع طول المدة وتضاؤل فرص عودة السوريين إلى بلادهم، يصبح تنفيذ حماية مؤقتة غير محددة المدة في القانون واللوائح أكثر عرضة للانتقاد. ومن اللافت هنا تغيير وضع بعض السوريين في تركيا عبر سياسة راديكالية بحتة وأخذها شكل «المواطنة». فقد تجاوز عدد المجنسين بهذه الطريقة 102 ألف، باعتبار شهر آب/ أغسطس 2019.

أما المجموعة الثالثة، فهي مكوّنة من نحو 50 ألف سوري، قدموا إلى تركيا في عام 2011 أيضًا، لكن لم يتم تسجيل قيودهم بعد<sup>6</sup>. ويمكن أن يضاف إلى هؤلاء، الأشخاص الذين حصلوا على الجنسية التركية في العامين الأخيرين، وعددهم حتى آب/ أغسطس 2019 هو 92.280 شخصًا، كفتة رابعة.

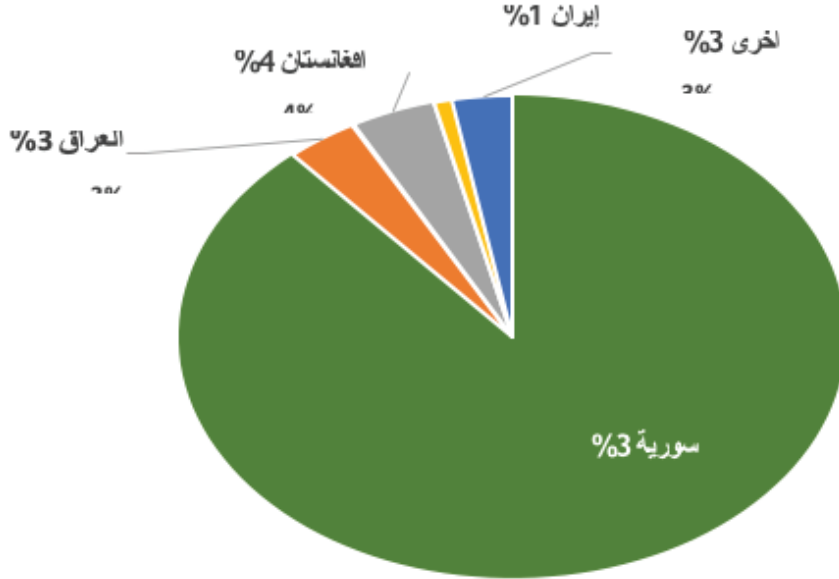


المصدر: T.C. وزارة الداخلية، المديرية العامة لإدارة الهجرة (Access: 10.08.2019) <https://bit.ly/2Ock2SE>

وعلى الرغم من بعض الأخبار المتعلقة بـ «العودة الطوعية» والحاصلين على «المواطنة»، فإن عدد السوريين المشمولين بالحماية المؤقتة، بحسب البيانات المحدثة من قبل GiGM، يزداد يوميًا بعد يوم. ومن الواضح في هذه الزيادة، تأثير عدد المواليد الجدد في تركيا بمعدل وسطي يصل إلى 465 مولودًا يوميًا. بقدر تأثير حركة المعبر الحدودي فيها. لذلك، يمكن القول إن الوضع قد شكّل حالة من الصدمة الحقيقية للدولة والمجتمع في تركيا التي كان عدد طالبي اللجوء فيها في عام 2011 لا يتجاوز 58 ألف لاجئ.

6. صرح وزير الداخلية صويلوفي 20 آب/ أغسطس 2019 بأن عدد السوريين الحاصلين على الجنسية التركية بلغ 92 ألف شخص + 10 آلاف آخرين، ما يساوي 102 ألف، منهم 50 ألف طفل و50 ألف بالغ. وأوضح أن عدد الذين لم يتم تسجيلهم بعد يراوح بين 50-60 ألفًا. HABERTÜRK TV- 20.08.2019: (وصول: 22.08.2019) <https://www.haberturk.com/son-dakika-bakan-soylu-dan-onemli-acikLAMA-2514831>

أعداد أصحاب الحماية الدولية وأصحاب الطلبات المسجلين في تركيا  
بحسب الدول التي قدموا منها (آب/ أغسطس 2019)



وقد اقتصر تدفق طالبي اللجوء إلى تركيا، الذي بدأ في 29 نيسان/ أبريل 2011، وتزايد بعد عام 2013 على السوريين فقط.

فبينما عبر القسم الأكبر من طالبي اللجوء هؤلاء (نحو 500-700 ألف) الذين تصفهم الدولة غالبًا بـ «المهاجرين غير الشرعيين»، بين عامي 2014-2016 إلى أوروبا، فضّل قسم منهم البقاء في تركيا. وتجاوز إجمالي عدد المتقدمين بطلبات التسجيل في وضع الحماية الدولية في تركيا، حتى تموز/ يوليو 2019 من غير السوريين 470 ألفًا. وكان من بين 370 ألف لاجئ المعلن عنهم في أيلول/ سبتمبر عام 2018، من قبل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 170 ألف أفغاني، و142 ألف عراقي، و39 ألف إيراني، وفق البيانات التركية. ومع ذلك، لا يُعرف بالضبط كيفية توزيع هذه الأرقام ضمن 470 ألفًا التي أعلنتها GIGM. ومن المحتمل أن تكون أعداد الأفغان والعراقيين والإيرانيين في العبارة الواردة في الشكل أدناه، قد تزايدت بشكل يتناسب أكثر مع التوزيع المماثل<sup>7</sup>. وفي هذا الصدد، ما زال السيل البشري الذي تصفه المؤسسات الرسمية بـ «مهاجرين غير شرعيين» والذي من المحتمل وجود طالبي لجوء إنساني بينهم، مستمرًا في التدفق بغزارة إلى تركيا<sup>8</sup>.

7. هناك العديد من الادعاءات بتزايد حالات عدم التسجيل بين اللاجئين غير السوريين بشكل جدي وكبير، منذ 10 أيلول/ سبتمبر 2018. والسبب في ذلك يعود إلى نقل إجراءات تسجيل اللاجئين غير السوريين، من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إلى GIGM في تاريخ القيد. وهكذا، فإن جميع طلبات الحماية الدولية والتسجيل تكون قد انتقلت من المفوضية السامية إلى GIGM. وقد أثار هذا الموضوع مخاوف لدى كثير من اللاجئين غير السوريين الذين يسعون للحصول على الحماية الدولية بشأن «ترحيل» عدد كبير منهم، في حال عدم تمكنهم من التسجيل لدى السلطات التركية. وبناءً على ذلك، فإن البيانات المتعلقة بعدد السوريين في تركيا تبدو متوافقة مع العدد الفعلي، إلا أن أعداد غير المسجلين على الأراضي التركية من اللاجئين غير السوريين تفوق التقديرات الرسمية.

8. وزير الداخلية سليمان صويلو: «قبضنا في عام 2017 على 175 ألف و752، وفي عام 2018 ألقينا القبض على 268 ألف مهاجر غير شرعي...، وصلنا في 29 يوليو/ تموز من هذا العام إلى الرقم 177 ألف و654 في القبض على المهاجرين غير الشرعيين. وسوف نتجاوز 300 ألف «وكالة الأناضول (2.8.2019). Anadolu ajansı (2.8.2019) <http://www.aa.com.tr/tr/politika/29-temmuz-itibariyle-177-bin-654-duzensiz-goçmen-yakalandi/1547989> (erişim: 20.08.2019)



## ثانياً المعطيات والتطورات المتعلقة باللاجئين السوريين في تركيا<sup>9</sup>

### الأرقام والمعدلات العامة

بلغ عدد السوريين المشمولين بالحماية المؤقتة في تركيا بحلول آب/ أغسطس 2019 (3.643.870) نسمة. هذا الرقم يظهر وجود نحو 620 ألف عائلة سورية في تركيا، يبلغ متوسط حجم الأسرة فيها 5.8 نسمة<sup>10</sup>. وهو ما يعادل 4.44% من عدد سكان تركيا البالغ 82 مليون نسمة<sup>11</sup> حتى آب/ أغسطس 2019. ومدينة إسطنبول هي أكثر المدن التركية التي تؤوي لاجئين، بواقع 547.943 لاجئاً. حيث إن نسبة السوريين المسجلين في إسطنبول تبلغ 3.64% من عدد سكان المدينة. ومع ذلك، يقدر أن 300 ألف سوري يعيشون في إسطنبول، وقيودهم في محافظات أخرى، وإذا أضيفت هذه المجموعة إلى قائمة الحسابات أيضاً؛ كان المعدل المذكور 5.6%. ويأتي مدينة إسطنبول، من حيث عدد السوريين المقيمين فيها؛ مدن غازي عنتاب بـ 445 ألف سوري وبنسبة (21.4% من السكان)، ثم هاتاي بـ 432 ألف وبنسبة (26.8% من السكان) وشانلي أورفا بـ 429 ألف وبنسبة (21.1% من السكان)؛ فالنسبة في هذه المحافظات بالقياس إلى عدد السكان مرتفعة بشكل غير طبيعي. وعلى مستوى المحافظات، تعد ولاية كيليس التي يبلغ تعداد سكانها 142 ألف نسمة، أكبر محافظة من حيث النسبة في إيواء اللاجئين بواقع 116 ألف لاجئ. وهذا يعني أن السوريين يشكلون 81.6% من عدد سكان المحافظة. ويبلغ عدد المحافظات/ الولايات التركية التي يزيد فيها عدد السوريين عن 100 ألف نسمة، 10 محافظات. وبشكل عام، فإن قدوم السوريين بأعداد هائلة، إلى مدن تعاني أصلاً مشكلات هيكلية وبنوية، قد زاد حالات الفقر والمشكلات المتعلقة بالخدمات العامة في هذه المدن.



### لاجئو المدن

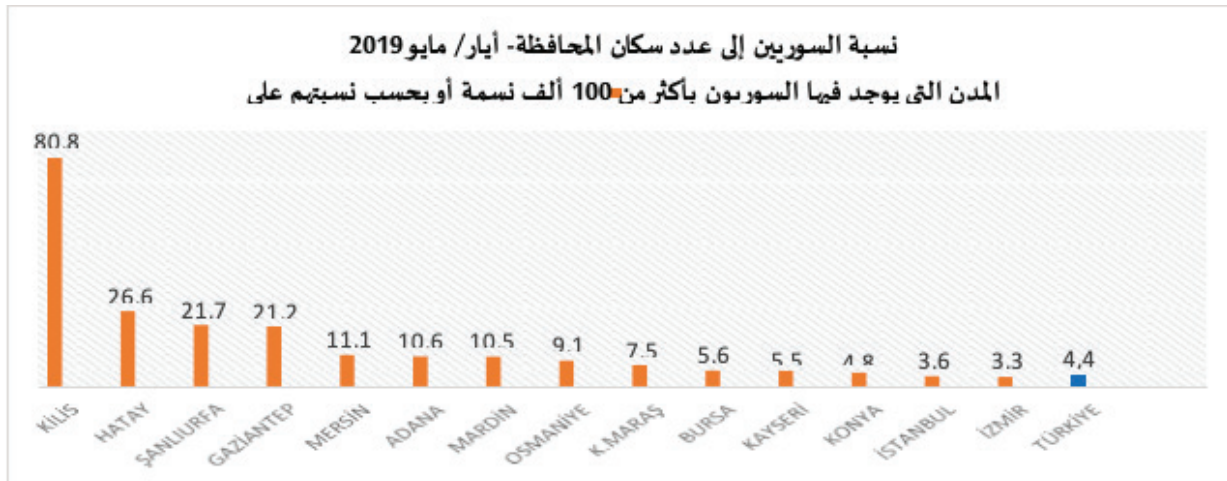
تحول القسم الأكبر من اللاجئين السوريين في تركيا بعد عام 2013، إلى لاجئين في المدن. فمن أصل ما يزيد

9. السوريون المذكورون هنا هم السوريون المشمولون بالحماية المؤقتة في تركيا. ولا تتوفر بيانات متاحة للجمهور متعلقة بالفئات الأخرى.  
10. في دراسة أجريت في إطار برنامج دعم الدمج الاجتماعي (SUY)، تبين أن 2.4 مليون سوري يشكلون 413 ألف أسرة تقدموا للحصول على مساعدة برنامج SUY. متوسط حجم الأسرة هو 5.8 نسمة. انظر.. Turkish Red Crescent and World Food Programme (2019). Refugees in Turkey: Livelihoods.. Survey Findings. Ankara, Turkey

11. تعمل GIGM على حساب هذه النسبة من خلال تناسب «متغيرين مستقلين» عن بعضهما البعض. فإذا تم جمع 82 مليوناً مع 3.6 مليون، وتم تحديد نسبة 3.6 مليون من أصل المجموع البالغ 85.6 مليون نسمة، فإن النسبة ستبلغ حينها 4.2% من عدد سكان تركيا. ما يخلق اختلافات مهمة خاصة في بعض المعطيات على مستوى المحافظة.



على 3.6 مليون سوري موجود في تركيا لم يبق منهم، حتى آب/ أغسطس 2019، سوى 67 ألفاً، أي ما يعادل 1.8% فقط من العدد الكلي، في 7 مخيمات متوزعة على خمس ولايات: ثلاثة منها في هاتاي، وواحد في كل من كيليس وكهرمان ومرعش وأضنة وعثمانية. ويستمر عدد المقيمين في المخيمات في التناقص، ومن المحتمل أن ينخفض عدد هؤلاء في عام 2020 إلى ما دون 1%. أي أن السوريين يعيشون كلاجئي مدن خارج المخيمات بشكل ينتشرون فيه في مختلف أرجاء تركيا تقريباً. فتركيا لم تعمل على وضع خطة إسكان معينة للسوريين. حيث سمحت لهم بالاستقرار أينما شاؤوا، وخاصة بعد استنفاد الطاقة الاستيعابية للمخيمات اعتباراً من نهاية عام 2013. حيث توزع السوريون -كما هو متوقع- في أماكن فيها أقارب لهم يمكنهم دعمهم، وحيث يمكنهم إيجاد فرص للعمل. ويعود السبب في هذا التوزيع الكيفي التلقائي للسوريين إلى اعتقاد الحكومة التركية بقصر أمد الحرب، وإمكانية عودة اللاجئين إلى ديارهم. عملية الاستيطان «الطبيعية»، وهي بحد ذاتها «ليبرالية» إلى أبعد الحدود، تسببت في توزيع غير متوازن، بين المحافظات والمناطق والأحياء.. على سبيل المثال، هناك أرقام مختلفة جداً حتى بين المناطق الـ 39 التي تتبع مدينة إسطنبول. وينطبق ذلك على محافظات غازي عنتاب وهاتاي وشانلي أورفا أيضاً. وقد تجاوزت أعداد اللاجئين السوريين عدد المواطنين الأتراك، في بعض المدن والمناطق والقرى الحدودية.



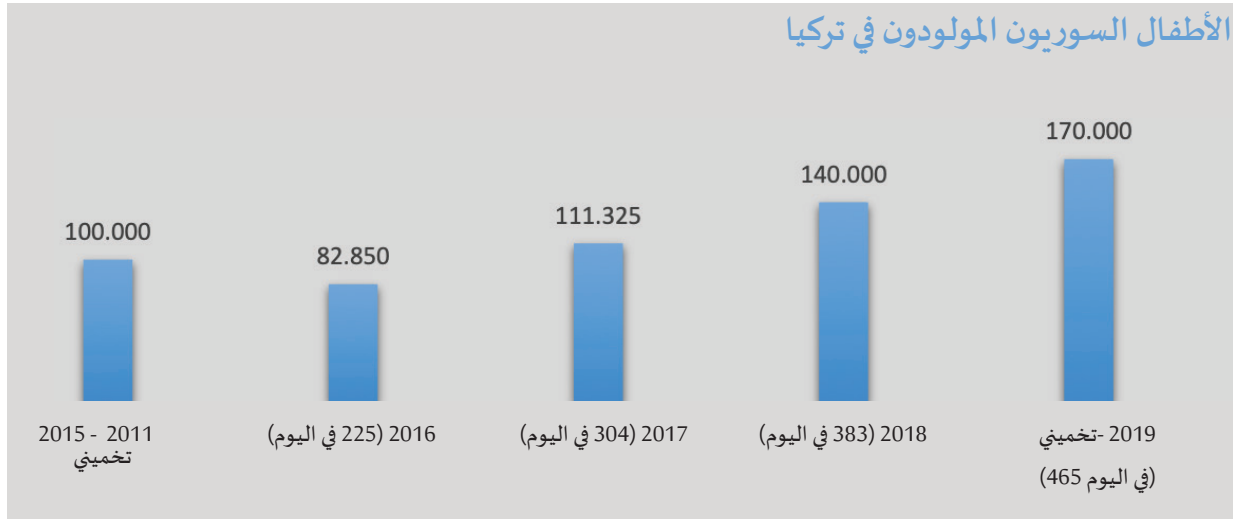
## العمر والجنس

المجموعات العمرية والخصائص الجنسية للسوريين في تركيا جديرة بالملاحظة أيضاً. فقد بلغت نسبة السوريين من الفئة العمرية -40 سنوات 14%، أي 539 ألف نسمة. وكان أكثر من مليون و694 ألف سوري هم من الأطفال والشباب تحت سن 18، بنسبة 46% من المجموع الكلي. ويلاحظ ارتفاع نسبة الذكور 54.1% عن نسبة الإناث 45.8% بوضوح. وقد تجاوز عدد «القادرين على العمل» الذين تراوح أعمارهم بين 15-64 سنة، 2 مليون نسمة.

## الأطفال السوريون المولودون في تركيا

يتزايد عدد الأطفال السوريين الذين يولدون في تركيا بعد عام 2011، يوماً بعد يوم. فعلى الرغم من الغموض الذي يلف قضية عدد المواليد الجدد بين أعوام 2011-2015 كنتيجة طبيعية للحياة، فإن هذا العدد يقدر بنحو 100 ألف نسمة في المجموع. لكن البيانات الرسمية لوزارة الصحة تشير إلى ولادة 82.850 طفلاً في عام 2016، و111.325 طفلاً في عام 2017، و140 ألف طفل سوري في تركيا في عام 2018. ويمكن، بإسقاط

بسيط، التنبؤ بأن عدد المواليد الجدد في عام 2019 قد يصل إلى 170 ألف طفل على الأقل. بعبارة أخرى، يبدو أن متوسط عدد الأطفال السوريين الذين سيولدون في عام 2019 سيكون في حدود 465 طفلاً في اليوم. وفي هذا السياق، يمكن القول - بكل بساطة وأريحية- إن عدد الأطفال السوريين الذين وُلدوا في تركيا يتجاوز في الوقت الحالي 450 ألف طفل<sup>12</sup>. غير أن المشكلة المهمة التي يواجهها الأطفال السوريون المولودون في تركيا هي بقاؤهم في وضع «انعدام الجنسية» الفعلي، بسبب عدم منحهم الجنسية تلقائياً من قبل الدولة التركية والدولة السورية، على السواء. ثالثاً: قضايا التربية والتعليم



المصدر: بيانات وزارة الصحة وبيانات وزارة الداخلية إضافة إلى تقديرات تخص أعوام 2011-2015 وعام 2019 التي تمت جدولتها من قبل م. أردوعان. حيث تم التوصل إلى الأرقام اليومية بقسمة إجمالي المواليد السنوي على 365 يومًا.

12. بين وزير الداخلية صوبلوهذا الرقم في تصريحه المؤرخ في 20 آب/ أغسطس 2019، بـ 400 ألف.

HABERTÜRK TV-20.08.2019: <https://www.haberturk.com/son-dakika-bakan-soylu-dan-onemli-aciklamalar-2514831>



## ثالثاً: قضايا التربية والتعليم

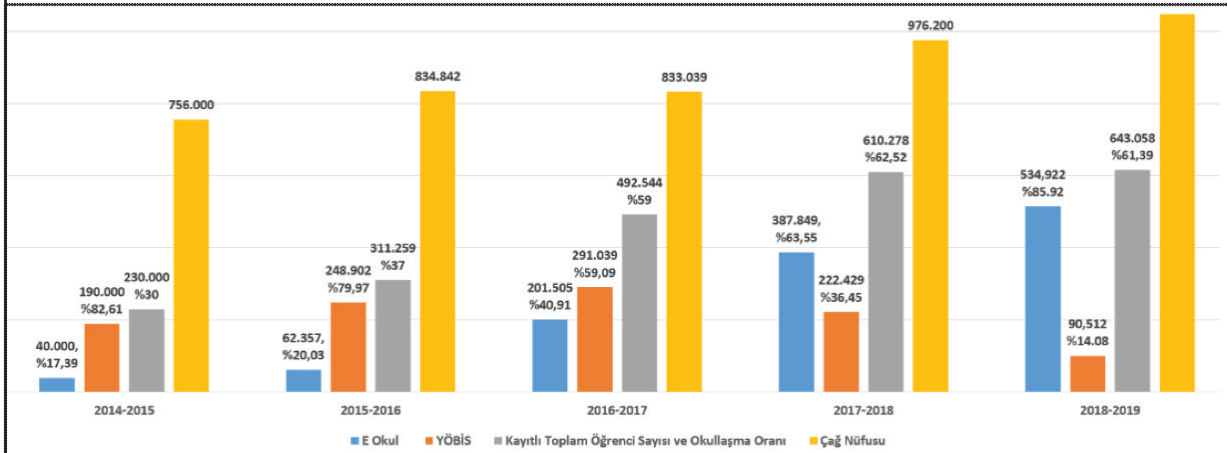
إن البيانات المحدودة المتوفرة، بشأن الوضع التعليمي للسكان السوريين الذين يشكلون %4.42 من عدد سكان تركيا، تُظهر أن مستوى التعليم لدى السوريين هو أقل من المعدل الموجود في تركيا، حيث إن نصفهم تقريباً إما من غير المتعلمين وإما من الذين لم يلتحقوا بالمدرسة مطلقاً<sup>13</sup>. والسبب في ذلك يعود إلى قدوم أكثر اللاجئين إلى تركيا من مناطق تقليدية هي مناطق الريف الشمالي من سورية، وإلى سياسة الحرمان من الوصول إلى فرص التعليم التي طبقتها النظام في سورية على هذه المناطق لعقود طويلة<sup>14</sup>. أما العامل المهم الآخر في هذا السياق، فهو مغادرة ما يقارب من 700 ألف سوري من ذوي المستوى التعليمي العالي نسبياً، تركيا، بين عامي 2014 - 2016.

ولمستوى التعليم العام أهمية كبيرة في عملية الاندماج الاجتماعي، وخاصة من حيث حصول الأسر على الدعم والمساندة في تعليم أطفالها. ويحمل تعليم الأطفال السوريين في تركيا أهمية حيوية، من ناحية التخطيط المستقبلي لتخفيف نسبة الأجيال الفاقدة إلى أدنى المستويات، من أجل مواصلة حياة كريمة وأمنة في إطار العيش المشترك. فوفق بيانات GiGM وبيانات وزارة التربية والتعليم الوطني (MEB)، فقد بلغ عدد الأطفال السوريين في تركيا من الفئة العمرية 5-17، أي ممن هم في سن التعليم الإلزامي، 1,047,536 طفلاً. وهذا الرقم يشكل %28.97 من إجمالي عدد السوريين المشمولين بالحماية المؤقتة في تركيا. وقد بذلت تركيا في وقت من الأوقات جهوداً غير عادية، تجاه هذا العدد الذي فرض نفسه فجأة على حجم الاستيعاب المدرسي بأكمله، وبالأخص في المناطق التي آوت ما يزيد على نسبة %10 من عدد السكان فيها من اللاجئين. وقد تم في العام الدراسي 2014-2015 إلحاق (230) ألف، في العام الدراسي 2014-2015، وفي العام الدراسي 2015 - 2016 (311 ألف)، وفي العام الدراسي 2016 - 2017 (492 ألف)، وفي العام الدراسي 2017 - 2018 (610 ألف)، وفي العام الدراسي 2018 - 2019 (643.081 ألف) طفل في المدارس. ومن المحتمل أن يتجاوز العدد في العام الدراسي الجديد 800 ألف طفل. ووفق آخر البيانات، فإن 61.41 % من الأطفال فقط ملتحقين بالمدارس في الوقت الحاضر. ووفقاً لبيانات وزارة التربية والتعليم، فقد تم تحقيق معدلات لتعليم هؤلاء الطلاب، وفق نسب التحاقهم في مستويات التعليم الذين يدرسون في المدارس الرسمية ومراكز التعليم المؤقت بنسبة %33.86 في رياض الأطفال، ونسبة %96.50 في المدرسة الابتدائية، ونسبة %57.66 في المدارس الإعدادية، ونسبة %26.77 في المدارس الثانوية. ومع ذلك، فإن المعطيات المتعلقة بتعليم الأطفال السوريين المسجلين، كشفت عن وجود اختلالات جديّة في معدلات الالتحاق بالمدارس. ففي حين تجاوز معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية نسبة %90 في الصف الأول والثاني، فقد انخفضت هذه النسبة إلى حدود %57.66 في الصفوف الخامس والسادس والسابع والثامن في الفئة العمرية من (10-13) سنة. وإلى %26.77 في الصفوف 9-12، أي في الفئة العمرية من (14 - 17) سنة.

13. كان المصدر الرسمي الوحيد تقريباً حول هذا الموضوع -حتى الآن- هو الدراسة المتعلقة بالوضع التعليمي للسوريين القادمين إلى تركيا، بـ 14 بنداً والمنشور في عام 2016 من قبل وزارة التنمية في الجمهورية التركية، في إطار مباحثات التفاهم حول اللاجئين بين الاتحاد الأوروبي وتركيا لتحليل احتياجات السوريين المشمولين بـ «حالة الحماية المؤقتة» في تركيا للفترة 2016-2018 المرحلة الأولى.

14. بلغت نسبة السوريين غير المتعلمين في تركيا %33.3، بينما بلغت النسبة في الأردن %13، وفي لبنان %14، وفي العراق %10. انظر: Bkz.: United Nations Development Programme (UNDP), the International Labor Organization (ILO) and the World Food Programme (WFP) (2017) Jobs Make the Difference Expanding Economic Opportunities for Syrian Refugees and Host Communities Egypt- Iraq- Jordan- Lebanon- Syria – Turkey, s.83

## عدد الطلاب السوريين الملتحقين بالتعليم الابتدائي والمتوسط بحسب السنوات



المديرية العامة للتعليم مدى الحياة: <https://bit.ly/2ZXQgeu>

ومن الملاحظ هنا أن MEB (وزارة التربية والتعليم الوطني) خطت في عام 2016 خطوات على قدر كبير من الأهمية، بشأن الطلاب السوريين. ومن أهم تلك الخطوات توقيع اتفاقية الدعم المالي بقيمة 300 مليون يورو لتغطية نفقات التعليم اللاجئين (السوريين) الموجودين في تركيا في إطار (FRIT) للدعم المالي، مع الاتحاد الأوروبي في 3 آذار/ مارس 2016. لكن أهم الخطوات الحقيقية حدثت في آب/ أغسطس 2016، عندما وضعت وزارة التربية والتعليم الوطني «خريطة طريق» بشأن وصول الأطفال السوريين إلى التعليم، وعززت قدرتها المؤسسية، وأنشأت ضمن بنية المديرية العامة للتعليم مدى الحياة k «رئاسة لدائرة الهجرة والتعليم في حالات الطوارئ»، لتعزيز قدراتها وكفاءتها المؤسساتية<sup>15</sup>. وقد أسس الموضوع في هذه الخارطة على مفهوم «الوضع الدائم» أكثر منه «وضعاً مؤقتاً»، واتخذت مسألة دمج الأطفال السوريين في منظومة التعليم التركي على أنها الهدف الرئيس.

وهناك العديد من الأسباب الجوهرية التي مهّدت لابتعاد الأطفال السوريين، ممن هم في سن التعليم الإلزامي عن التعليم ولتسربهم من المدرسة، منها التصور المؤقت للوضع، وعدم الكفاية المالية واضطرار الأولاد إلى العمل، ومشكلة قدرة المدارس على الاستيعاب، وتكاليف النقل، والامتناع عن إرسال الفتيات إلى المدارس، والخوف من العزلة وعدم الاحتواء. ولذلك كانت مساهمات الاتحاد الأوروبي ومؤسسات الأمم المتحدة، في دعم المدارس المشروطة، أمراً على قدر كبير من الأهمية. حيث يتم تنفيذ هذا الدعم بدفع مبلغ 40 ليرة تركية للفتيات المواظبات في التعليم الابتدائي، و35 ليرة تركية للفتيان، و60 ليرة تركية للفتيات المواظبات في التعليم المتوسط و50 ليرة تركية للفتيان. ومع ذلك، ومع مراعاة الاختلافات المنطقية، يجب عدم نسيان الأهمية الحيوية لتنفيذ أكبر قدر ممكن من برامج «الدعم المشروط» الفاعلة دون الانسحاب إلى ما وراء هذه الأرقام.

ومما لا شك فيه أن التحاق 643 ألف طفل، من أصل أكثر من مليون طفل سوري في سن الدراسة بالتعليم الابتدائي في تركيا، يُعدّ نجاحاً كبيراً فوق العادة يُشهد له. فهذا الرقم يتخطى العدد الإجمالي لطلاب المدارس

15. <https://bit.ly/2W4q01a>

في المرحلتين الابتدائية والإعدادية معاً، في العديد من البلدان الأوروبية. علاوة على أن تحقيق هذا النجاح كان ببذل تضحيات كبيرة، بالرغم من أن الزيادة في القدرة التقنية في MEB كانت محدودة جداً. ذلك بأن حقل التعليم من الحقول التي تجنى ثمارها متأخرة، وإن استثمر فيها سريعاً، إضافة إلى الحاجة الكبيرة في هذا القطاع إلى مدارس وفصول دراسية جديدة ومعلمين ومدرسين أكفاء. وقد وضعت MEB، في دراسة لها حول تحليل الاحتياجات أجرتها في تموز/ يوليو عام 2017، الاحتياجات العامة والاحتياجات على مستوى الولاية<sup>16</sup>. إن المعلومة الأكثر لفتاً للانتباه هنا هي تحديد احتياج الأطفال السوريين الذين هم في سن الدراسة وقد قدر عددهم بتاريخ إجراء التحليل بـ 856 ألف طفل من المدارس، بـ «1,189 مدرسة جديدة»، إلا أن عدد «المدارس المزمع إنشاؤها في نطاق مشاريع الاتحاد الأوروبي هو 183 مدرسة فقط<sup>17</sup>، وهو ما يمثل نسبة 15.3% من الاحتياجات فقط. وبحسب الأرقام المتوفرة حالياً، فإن العدد اللازم لكي يتمكن الأطفال السوريون من تلقي تعليم نموذجي هو 1454 مدرسة من المدارس التي تحتوي على 24 فصلاً دراسياً، و52376 مدرساً. ولكن من الواضح أن هناك حاجة إلى كثير من الوقت لتلبية الاحتياجات بالكامل، الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع نسبة الأجيال الفاقدة خلال هذه المدة. ليس هناك شك في أن التعليم هو عنصر قدرة وتكاليف (نفقات) أيضاً، فوفق حسابات معهد الإحصاء التركي (TUİK)، فقد بلغ متوسط تكاليف طالب واحد في مرحلة التعليم الابتدائي-المتوسط-الثانوي في تركيا 8.111 ليرة تركية<sup>18</sup> في عام 2017. ويلاحظ، بالاستناد إلى هذا الرقم، وصول التكلفة السنوية لإلحاق أكثر من 640 ألف طفل سوري في المدارس إلى 5.1 مليار ليرة تركية، أي ما يعادل 823 مليون يورو، على حساب سعر العملة في 7 حزيران/ يونيو 2019. (6.3 ليرة تركية = 1 يورو).

### طلاب الجامعة السوريون في تركيا

من بين السوريين الموجودين في تركيا قسمٌ قدم إلى تركيا دون أن يتم تعليمه، أما القسم الآخر فهم الذين تلقوا تعليمهم الأساسي والثانوي في تركيا، ثم دخلوا الجامعات بعد نجاحهم في تخطي دورات اللغة المطلوبة والامتحانات الخاصة بالطلبة الأجانب. وبناءً على ذلك، فقد بلغ عدد الطلاب السوريين الذين يدرسون في الجامعات التركية للعام الدراسي 2016 - 2017 (14.747) طالباً، وفي العام الدراسي 2017 - 2018 (20.701) طالباً، أما في العام الدراسي 2018 - 2019 فقد ارتفع العدد إلى (27.606) طالباً، في 100 جامعة حكومية، و50 جامعة وقفية (خاصة). واحتل الطلبة السوريون في العاميين المنصرمين المرتبة الأولى، من حيث الحجم العددي للطلبة الأجانب الذين يبلغ تعدادهم نحو 140 ألفاً في تركيا. ووفقاً لبيانات عامي 2017 - 2018 يتابع الطلبة السوريون، ومن بينهم 410 طالب دكتوراه، و1650 طالب دراسات عليا (ماجستير)، تعليمهم مجاناً، وهم معفون من جميع أنواع الرسوم في الجامعات الحكومية. وتشير الأرقام إلى أن نسبة من يحصلون على منح دراسية، بين طلبة الجامعات السوريين، تبلغ نحو 15%. وإن وجود الشباب السوري طلبة في الجامعات يحمل أهمية كبيرة، من حيث مواصلة تعليمهم وحياتهم المهنية، ومن حيث لعب دور

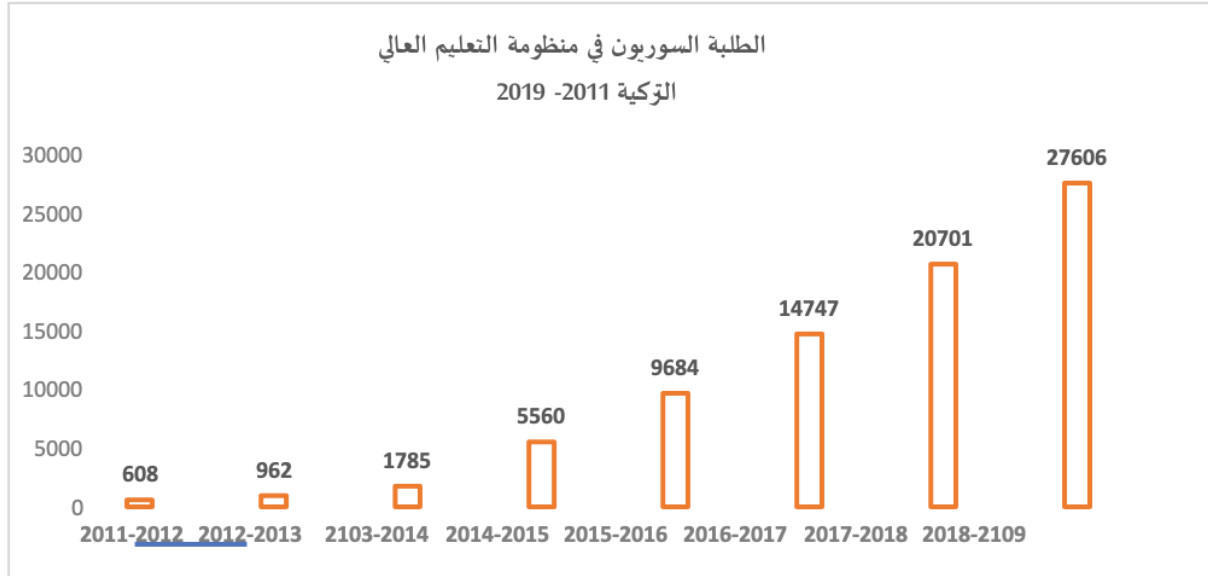
16. خدمات التعليم المقدمة من قبل المديرية العامة للتعليم مدى الحياة ورئاسة دائرة الهجرة والتعليم في حالات الطوارئ التابعة لوزارة التربية والتعليم الوطني في الجمهورية التركية للطلاب المشمولين بالحماية المؤقتة، تموز/ يوليو 2017. (PPP Slayt: 37)

17. خطط الاتحاد الأوروبي لإنشاء (75 مبنى مدرسياً من الخرسانة المسلحة) بـ 150 مليون يورو ضمن نطاق FRIT، وإنشاء (30 مبنى مدرسياً جاهز + الخرسانة المسلحة) بـ 68 مليون يورو في نطاق برنامج MADAD-2 وبناء (46 مدرسة مسبقة الصنع) من الصندوق الإضافي لـ FRIT. بقيمة 45 مليون يورو لدعم البنية التحتية التعليمية للسوريين المشمولين بالحماية المؤقتة، في إطار خدمات التعليم المقدمة من قبل المديرية العامة للتعليم مدى الحياة ورئاسة دائرة الهجرة والتعليم في حالات الطوارئ التابعة لوزارة التربية والتعليم الوطني في الجمهورية التركية للطلاب المشمولين بالحماية المؤقتة، تموز/ يوليو 2017. (PPP Slayt: 36)

18. <https://bit.ly/2WlLWVN>



## فعال في عملية الملائمة والاندماج الاجتماعي<sup>19</sup>.



19. حوار النخبة (2019) «Elite Dialogue»: م. مراد أردوغان وآخرون، مع الأكاديميين السوريين بوساطة طلاب الدراسات العليا، من خلال الحوار مع اللاجئين السوريين في تركيا- AB HOPES-MADAD مركز أبحاث الهجرة والاندماج في الجامعة التركية- الألمانية - TAGU

## رابعًا: عالم الأعمال - الاستخدام (التوظيف) وزيادة الأعمال

يُعدّ مجال العمل من أكثر القضايا حساسية بالنسبة إلى جميع الحركات الإنسانية الجماعية. فالمجتمعات المحلية ينتابها الخوف والقلق من إقدام اللاجئين والمهاجرين وطالبي اللجوء الذين يأتون إلى البلاد لاحقًا، على سلب وظائفهم، بسبب عملهم «كأيدي عاملة رخيصة». والحقيقة أن هذا القلق مبررٌ. فتركيا لم تعيش تجربة بهذا المعنى قبل عام 2011. فقد واجه المجتمع التركي هذه الظاهرة مع مجيء السوريين إلى تركيا في عام 2011. ومن الطبيعي أن تثار قضايا الاستخدام والتوظيف على جدول الأعمال في تركيا التي استضافت في غضون سنوات عدة أكثر من 5% من عدد سكانها من اللاجئين. ففي تقرير<sup>20</sup> لـ TISK (مؤتمر نقابات أرباب العمل الأتراك) أعدّ عام 2015 وهو يحتوي على آراء عالم الأعمال التركي حول هذا الموضوع، رُصدت حالات عدم ارتياح عند العمال من فقدان الوظيفة والعمل، بسبب العرض الكبير من العمالة الرخيصة، وأبدى أرباب العمل الذين يعملون مؤسساتيًا مخاوفهم أيضًا من السلبيات التي قد تظهر بسبب الاقتصاد غير الرسمي. وقد أعربت الشركات المؤسساتية عن صعوبات التنافس، مع وجود العمالة الرخيصة وغير الرسمية، وأفادت أن من الأنسب منح السوريين الحق في العمل.

ومع بدء السوريين العيش خارج المخيمات وفي مراكز المدن، منذ عام 2013، بدأت مشاركتهم في الأنشطة الاقتصادية العملية تلقائيًا. ولما كان الدعم المادي المنتظم والمستمر منذ عام 2011 لا يشمل المقيمين خارج المخيمات إلا في أحوال استثنائية جدًا، أصبح العمل بالنسبة إلى القاطنين في مراكز المدن أمرًا لا مفر منه. وعندما وصل عدد السوريين الذين بدؤوا العمل بشكل غير قانوني إلى 400 ألف شخص، شعرت الحكومة التركية عندها بالحاجة إلى الشروع باستصدار اللوائح التنظيمية في هذا الخصوص، واعترفت بموجها في 15 كانون الثاني/يناير 2016 بحق العمل للسوريين المشمولين بالحماية المؤقتة. وبموجب هذه اللائحة، تمكن السوريون المسجلون في تركيا منذ مدة لا تقل عن 6 أشهر، من العمل في مكان عمل بنسبة 10/1 من عدد العمال، بشرط العمل مقابل الحد الأدنى للأجور على الأقل، وذلك بناءً على طلب رب العمل. ومع ذلك، غير أن هذه الخطوة التي تعدّ مهمة للغاية من ناحية التكيف والانسجام والنشاط الاقتصادي للسوريين والتي فسحت المجال لعمل السوريين الموجودين في تركيا بشكل رسمي وقانوني، لم تنتج الآثار المرجوة منها من حيث نقل السوريين من حالة العمل غير القانوني إلى الحالة الرسمية. ووفق بيان لوزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية صدر في 31 آذار/مارس 2019، فقد بلغ عدد مواطني الجمهورية العربية السورية الذين مُنحوا تصريحًا بالعمل في تركيا 31.185 شخصًا<sup>21</sup>. لكن الأبحاث التي أجريت في هذا الصدد أشارت إلى أن عدد العاملين السوريين في تركيا يبلغ 1.2 مليون شخص، أي ما يعادل 30% من مجموع عدد السكان، وبالنظر إلى السوريين الذين يعملون فعليًا في تركيا، فإن هذه الأعداد تشير إلى أن حقوق العمل -بالنسبة إلى السوريين المشمولين بالحماية المؤقتة- ليست عملية وفاعلة بما فيه الكفاية، وتظهر بوضوح أن أكثر من 95%

20. م. مراد أردوغان وجان أنوفر - TISK 2015 - Perspectives, Expectations and Suggestions of the Turkish Business on Syrian in Turkey  
21. اللافت للانتباه أن هذا العدد كان أقل من 32 ألف شخصًا في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2018. ويعتقد أن السوريين الذين تم تجنيسهم لعب دورًا مهمًا في انخفاض العدد.



من العاملين السوريين لا يزالون يعملون بشكل غير رسمي<sup>22</sup>. ولكن مع الأسف فإن العمل غير الرسمي هو واقع غير مرغوب في الاقتصاد التركي. وفق بيانات<sup>23</sup> لـ TÜİK في أيار/ مايو 2019 فإن نسبة مواطني الجمهورية التركية العاملين بشكل غير رسمي وغير الخاضعين لأي من مؤسسات الضمان الاجتماعي تبلغ 34.4%. أي أن هناك أكثر من 10 ملايين من القوى العاملة التركية ممن هم فوق 15 عامًا، وعددهم 32.3 مليون مواطن تركي، يعملون بشكل غير رسمي. بالنسبة إلى السوريين، فإن جميع التقديرات تشير إلى أن القوى العاملة السورية غير المسجلة التي تراوح بين نحو 1 إلى 1.2 مليون شخص، نجحت بالرغم من عملها غير الرسمي- في النهوض على قدميها، وفي التخفيف من طلب المساعدات والدعم المادي من الدولة، وأسهمت في رفد الاقتصاد التركي أيضًا. أشادت العديد من المنظمات الدولية، وفي مقدمتها البنك الدولي، بالسياسة التركية السليمة التي يمكن تسميتها «السياسة التنموية للاجئين» والتي اتبعتها بعدم إجبار السوريين على العيش في المخيمات والسماح لهم بالعمل (ولو كان ذلك بشكل غير رسمي). وأفادت أن هذه السياسة أسهمت في الاقتصاد من جهة، وفي تسهيل تأمين حياة كريمة للاجئين من جهة أخرى<sup>24</sup>. بعبارة أخرى: إن الاقتصاد غير الرسمي، وإن لم يكن مستدامًا، وكان مثار جدل من ناحية العمل اللائق، قد خلق فرص عمل ومساحات على قدر كبير من الأهمية للسوريين. ومهما كان هذا الوضع ضعيفًا بالنسبة إلى السوريين في تركيا، فيمكن تقييمه بأنه سبب مهم من أسباب تحقيق القبول الاجتماعي الذي ما يزال يسير بوتيرة عالية<sup>25</sup>. لأن الاقتصاد غير الرسمي يلعب دورًا إيجابيًا مهمًا في عمل السوريين، من دون أن يتسببوا في خلق البطالة في المجتمع المحلي، وفي عيشهم في تركيا بسلاسة نسبيًا<sup>26</sup>.

وبالطبع، كان لرجال الأعمال السوريين مساهمات مهمة في عملية التكيف والاندماج الاقتصادي. حيث تمكنوا من تأسيس أعمالهم التجارية الخاصة بهم في تركيا، وفق قانون التجارة التركي. حيث يحق لرب العمل، في المصالح والمنشآت المسجلة رسميًا في تركيا، التقدم للحصول على تصاريح العمل اللازمة. وعلى الرغم من أن قسمًا من هذه المنشآت في مستوى الشركات الصغيرة التي تعتمد على التمويل الذاتي، فإن عدد الشركات التي أنشأها السوريون في تركيا يبدي ميلًا كبيرًا نحو الارتفاع.

22. توصلت دراسة شاملة أجرتها منظمة الهلال الأحمر التي تعمل على تنسيق مساعدات SUY- ESN بالتعاون مع WFP (برنامج الأغذية العالمي) إلى نتائج مهمة تتعلق بحياة العمل لدى المشمولين بالحماية الدولية من السوريين وغيرهم وخاصة العراقيين والأفغان. فقد تبين في الدراسة التي شملت عينة تمثل 413 ألف أسرة أن 84% من هذه الأسر فيها شخص واحد يعمل على الأقل. وأن نسبة من يحمل تصريح عمل منهم فقط 3%.

"WFP and TRC developed the Livelihoods Survey to provide additional evidence to inform the design of the transition from basic needs assistance to more sustainable livelihoods opportunities for refugees in Turkey. The survey sample is drawn from the ESN applicant pool and aims to assess the potential for refugee integration into Turkish labour markets, as well as to identify Key constraints." Turkish Red Crescent and World Food Programme (2019). Refugees In Turkey: Livelihoods Survey Findings. Ankara, Turkey.

23. معهد الإحصاء التركي: <https://bit.ly/3iNFvnr> /07 (تاريخ الوصول) 2019/Turkstat.

24. البنك الدولي: World Bank Report: Turkey's Response to the Syrian Refugee Crisis and the Road Ahead, December 2015.

25. م. مراد أردوغان (2018) البارومتر السوري: إطار العيش مع السوريين في ونام، منشورات جامعة بيلجي إسطنبول، إسطنبول.

26. وبحسب الدراسة، فإن 20% من طالبي اللجوء يعملون في وظائف لا تتطلب مهارة، بينما 19% منهم يعملون في المنسوجات، و12% يعملون في البناء، و10% يعملون في الحرف اليدوية. الأذنية (6%) والتجارية (5%) وأخيرًا عمال الإصلاح والصيانة بنسبة (5%). مع وجود بعض الفروقات المهمة بين المقاطعات والمناطق. لأن حوالي 50% من اللاجئين الذين يعملون في إسطنبول يعملون في المنسوجات، 25% ممن يعملون في مرسين يعملون في الزراعة. كما أظهر البحث أن نسبة من يعمل بعقود طويلة الأجل في وظائف منتظمة تبلغ نحو 45%، بينما يعمل 54% وظائف غير نظامية كعمال غير مهرة. وكانت النسب العالية في مجال الأعمال العادية في المنسوجات (79%)، يتقاضى العمال المياومون (غير النظاميين) أجرًا يبلغ 1058 ليرة تركية شهريًا، بينما الموظفون المنتظمون يتقاضون شهريًا مبلغ 1312 ليرة تركية. أعلى متوسط دخل هو 1332 ليرة تركية في صناعة النسيج. كانت الأجور في الأعمال التي لا تحتاج إلى مؤهلات (768 ليرة تركية) وخاصة في المجال الزراعي (756 ليرة تركية) كأدنى أجر.

Turkish Red Crescent and World Food Programme (2019). Refugees In Turkey: Livelihoods Survey Findings. Ankara, Turkey.

فأكثر الشركات الأجنبية التي تم تأسيسها في تركيا عامي 2017 - 2018 عائدة لسوريين. وبحسب البيان الصادر عن وزارة التجارة، فقد بلغ عدد الشركات التي يساهم فيها شريك واحد على الأقل من الجنسية السورية حتى 26 شباط/ فبراير، 15.159 شركة<sup>27</sup>. ويقدر العدد بأكثر من ذلك، إذا ما أضيفت إليها الشركات غير المسجلة. وتأتي في مقدمة الشركات التي أسست هنا؛ شركات تجارة الجملة والعقارات، والعاملة في قطاع البناء والإنشاءات. وتجاوز رأس المال السوري المشترك 100 مليون دولار<sup>28</sup>. وفق بعض الأبحاث.

---

27. CNN-TÜRK: <https://bit.ly/3eh4QCY>

28. أكد وزير الداخلية سليمان صويلو في بيان لتلفزيون خبر- تورك، في 20 آب/ أغسطس 2019، أن العمل غير الرسمي المحظور على الغير، محظور على السوريين أيضًا. وقال إنهم قدموا إرشادات لمدة شهرين لمن يعانون من هذا الوضع، وإنهم سيمددون التاريخ حتى 31 تشرين الأول/ أكتوبر. وقال إنهم سيتخذون الإجراءات اللازمة بعد 31 تشرين الأول/ أكتوبر بحق أولئك الذين يوظفون سوريين غير مسجلين. وذكر بأنه سيتم الاحتفاظ بالسوريين المسجلين الملائمين للحياة التجارية في إسطنبول، وإرسال الباقين. (Erişim: 22.08.2019: <https://bit.ly/2OdXV3c> (HABERTÜRK TV-20.08.2019: <https://bit.ly/2OdXV3c> (Erişim: 22.08.2019

## خامساً: برنامج (SUY-ESSN) لدعم الملائمة والاندماج الاجتماعي

لم تنفذ برامج دعم مالي للاجئين السوريين وغير السوريين في تركيا، باستثناء بعض الحالات، حتى نهاية عام 2016. لكن البرنامج الفعلي بشأن هذه القضية بدأ في أعقاب التوقيع على اتفاقية 16 آذار/ مارس 2016 بين تركيا والاتحاد الأوروبي. فبفضل الدعم المالي البالغ 998 مليون يورو الذي قدّمه الاتحاد الأوروبي، بين شهري كانون الأول/ ديسمبر 2016 ونيسان/ أبريل 2019، وقّر برنامج (SUY) دعمًا ماديًا لـ 276.556 أسرة تشكل في الإجمالي 1.606.404 أشخاص مشمولين بالحماية الدولية في تركيا. كان 88.2% من هؤلاء، أي 1.417.882 شخصًا (نحو 245 ألف أسرة)، من السوريين. الهدف من هذا الدعم هو تلبية احتياجات اللاجئين وطالبي اللجوء المقيمين خارج المخيمات، من الاحتياجات الأساسية كالطعام والكساء والمأوى بشكل يحفظ كرامتهم. وتقدّم هذه المساعدات التي تحولت إلى مورد مالي منتظم بالنسبة إلى طالبي اللجوء على شكل مبلغ مالي يبلغ 120 ليرة تركية للفرد في الشهر (نحو 19 € حسب سعر العملة بتاريخ 23 آب/ أغسطس 2019) من خلال KIZILAYKART (بطاقة الهلال الأحمر) بعد تقييم حالة الحاجة والتحقق منها. ومهما كانت مساعدات (SUY) تعدّ واردةً منتظمًا للسوريين، فإن إيصالها لا يتحقق إلا إلى 39% فقط من الموجودين في تركيا، الذين يفوق عددهم 3.6 مليون شخص ويعيشون في كنف 630 ألف أسرة. ومع ذلك من الصعب على أولئك الذين يتلقون المساعدة من برنامج (SUY) مواصلة حياتهم في الأماكن المدنية من دون عمل. والأهم من ذلك، أن لا خيار أمام 2.2 مليون سوري - أي 385 ألف أسرة - ممن لم يتمكنوا من الحصول والاستفادة من برنامج المساعدات، في سبيل مواصلة حياتهم ومعيشتهم في تركيا، سوى العمل.

### التكاليف

بحسب البيانات الصادرة عن المؤسسات الرسمية التركية، فقد بلغ ما أنفقتته تركيا على اللاجئين السوريين، في ثماني سنوات ونصف، مبلغ 37 مليار دولار<sup>29</sup>. وإذا كانت التضحيات التي قدمتها تركيا من الناحية السياسية والاجتماعية للاجئين السوريين، منذ بدء العملية حتى الآن، قد حظيت بتقدير كبير، فإن البعد المالي لهذه التضحيات كان عرضة للجدل والنقاش. ومما لا شك فيه أن إجراء حسابات تكاليف كهذه ليس أمرًا يسهلًا، خاصة في إدارة الأحوال الطارئة. ولكن من المستحيل ألا تتسبب استضافة أكثر من 3 مليون لاجئ منذ عام 2014، وقد تجاوز عددهم 4 ملايين لاجئًا اليوم، بتكاليف باهظة. لذلك فإن المطالبة التركية بـ «تقاسم الأعباء» محققة جدًا ولها ما يبررها. وهنا تبرز مشكلتان مهمتان: الأولى فشل تركيا في توفير القدر الكافي من الشفافية بخصوص نفقاتها على اللاجئين، فهي لم تستطع تقديم الإيضاحات الكافية<sup>30</sup> حول أين وكيف ولماذا أنفقت؟ وما هي مصادر هذه النفقات؟ وقد فرض هذا الأمر بعضًا من اللبس والغموض حول المسألة؛ أما المشكلة الثانية فهي نابعة من أمور ومسائل فنية: كان من الصواب والأجدر بالحكومة التركية، في معرض تصريحاتها حول الموضوع، الحديث عن التكاليف بدلًا من الخوض في «الإنفاق». لأن طبيعة الحال تفرض أن يكون لأكثر من 4 ملايين لاجئ، العديد من التكاليف المختلفة، إلى جانب النفقات المباشرة. وتقدم الإحصائية (الدراسة) التي أجرتها جامعة كولونيا الألمانية، حول هذا الموضوع، إمكانية للمقارنة مثيرة للاهتمام<sup>31</sup>.

29. الرئيس أردوغان: «أنفقنا 37 مليار دولار على السوريين». (27.06.2019) <https://bit.ly/38GuVu6>

30. من أجل البيان الذي أدلى به نائب رئيس الوزراء المعني في 6 كانون الأول/ ديسمبر 2017. انظر: <https://www.aa.com.tr/tr/info/infografik/8044>

31. (Andreas Becker, "The Costs of The Refugee Crisis", DW, February 1, 2016, <https://bit.ly/2BPcxU6> (accessed Jan 10, 2017).

حيث يتبين، بموجب هذا البحث، أن كلفة اللاجئين الواحد في ألمانيا هي 41 يورو يومياً، و1250 يورو شهرياً، و15 ألف يورو سنوياً، على الدولة الألمانية. وبالمقارنة استناداً إلى أرقام الإنفاق في ألمانيا، نجد أن الرقم المتعلق بكلفة اللاجئين السوريين في تركيا، إذا ما قمنا بحسابها بشكل افتراضي، يتجاوز 230 مليار يورو<sup>32</sup>. غير أن تناول المسألة، من المنظور المالي فقط، لا يعطيه حقه بما يكفي من الإيضاح. فمثلاً: لو أن تركيا اقترحت على أن تدفع للاتحاد الأوروبي مبلغ 100 مليون يورو لمدة خمس سنوات بواقع 20 مليار يورو سنوياً، وأرادت مقابل ذلك استقبال الاتحاد لنصف اللاجئين الموجودين عندها (2 مليون لاجئ)، فهل سيلقى هذا الطرح قبولاً؟ بالطبع لا. إذن؛ فالقضية ليست عبئاً مالياً فقط. لأن المشكلة الأساسية في قضايا اللاجئين في كل أصقاع العالم هي المخاطر الاجتماعية والسياسية والأمنية. وهي مكلفة بطبيعة الحال.

### الإدارات المحلية والاندماج المحلي

يواصل<sup>33</sup> أكثر من 97% من السوريين في تركيا حياتهم كـ «لاجئين في المدن». وتنص رؤية «الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين» للأمم المتحدة، التي كانت تصعد إلى الواجهة دائماً في السنوات الأخيرة، على وجوب أن تكون الإدارات المحلية أحد أهم العوامل الفاعلة في العملية المتعلقة بقضية اللاجئين، وعلى إيلاء الاهتمام بنماذج «الاندماج المحلي»<sup>34</sup>. ولا يقلل القلق من مدى إمكانية تطبيق وتنفيذ مبادئ الميثاق على أرض الواقع، أهمية الدور الذي تضطلع به الإدارات المحلية فعلياً. وتجري في تركيا أيضاً منذ عام 2011 حتى الآن عملية إرشاد هي غاية من الأهمية بهذا الخصوص. لكن ليس للسوريين الذين يعيشون في المناطق الحضرية [المدن] في تركيا، نظام توزيع أو تخصيص خاص باللاجئين. ولهذا السبب هناك اختلافات كبيرة جداً في التناسب والتوزيع العددي للسوريين داخل البلاد. وهذه الاختلافات موجودة أيضاً حتى بين المناطق أو الأحياء المختلفة في الولاية الواحدة. فاللاجئون لا يستطيعون تلقي الدعم المالي المحدد طبقاً لعدد المواطنين الذي يعدّ المصدر الأساسي لموارد البلديات في المدن التي اضطرت فجأة، مع التطورات الخارجة عن سيطرتها وإرادتها، إلى العيش مع هذا العدد الهائل من اللاجئين. ومن الواضح في هذا الصدد أن هناك حاجة ملحة إلى إجراء تعديل قانوني في تركيا، يأخذ بالحسبان الرعايا الأجانب المسجلين من خارج المواطنين، من أجل الدعم المالي المركزي أيضاً. ولكن قد لا يمكن تنفيذ الموضوع بهذه السهولة، بسبب الحساسيات السياسية التي يحملها. لذا؛ فإن على هيئات ومؤسسات الدعم الدولية، وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي، أن تعمل في المدى القصير على مساندة البلديات أكثر من أجل دعم عمليات «الاندماج المحلي». ومن الواضح أن تخصيص جزء موارد الاتحاد الأوروبي للبلديات لتوزيعها على شكل «5 يورو شهرياً للفرد الواحد مثلاً، كمورد لكل شخص مشمول بالحماية الدولية» على غرار برنامج SUY / ESSN سيساهم مساهمة إيجابية وغير عادية في هذه العملية. هذا المورد يعني 20 مليون يورو شهرياً، أي- 240 مليون يورو سنوياً بالنسبة إلى 4 ملايين لاجئ في تركيا.

32. إذا تم وضع حسابات جامعة كولونيا بعين الاعتبار، وأجري حساب كلفة اللاجئين على أساس مبلغ 1250 يورو شهرياً لكل لاجئ في تركيا، وكان المبلغ في مايو- ديسمبر 2011 (23714 يورو)، وفي عام 2015 (225 ألف يورو)، وفي عام 2013 (1.5 مليون يورو)، وفي عام 2014 (2.5 مليون يورو)، وفي عام 2015 (2.8 مليون يورو)، وفي عام 2016 (2.9 مليون يورو)، وفي عام 2017 (3.4 مليون يورو)، وفي عام 2018 (3.6 مليون يورو)، وفي الأشهر الستة الأولى من عام 2019 (3.6 مليون يورو) فإن التكلفة الإجمالية لـ 3.6 مليون لاجئ سوري تكون قد بلغت أكثر من 230 مليار يورو.

33. من أجل إحدى أكثر الدراسات شمولاً بخصوص إدارة العمليات والبلديات واللاجئين في تركيا، الذي تمت بتكليف من اتحاد بلديات مرمره. انظر: M.Murat Erdoğan [2017] "Urban Refugees From "Detachment" to "Harmonization" Syrian Refugees and Process Management of Municipalities: The Case of Istanbul", Marmara Belediyeler Birliği Kültür Yayınları, İstanbul

34. (UNHCR: <https://bit.ly/2O858l8> (erişim 01.07.2019).

## منظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية

لعبت منظمات المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية) وخاصة المنظمات والمؤسسات الدولية منها، دورًا مهمًا في أزمة اللاجئين في تركيا. وبالرغم من حدوث بعض المشكلات أثناء ممارسة هذه المنظمات نشاطها،

في فترة من الفترات، فلا يزال كثير منها يواصل نشاطاته بفاعلية في تركيا. إضافة إلى أن التعاون بين الحكومة التركية والمنظمات الدولية، وبخاصة الأمم المتحدة، ما زال مستمرًا بشكل مكثف. الشكوى التركية العامة في هذا السياق تنصب على محدودية الموارد التي يتم جلبها والتصرف بها باستقلال وتوزيعها بعيدًا عن إشراف المؤسسات التركية. إضافة إلى القلق من أن المساعدات الواردة في بعض الأحيان تأتي لتحقيق أغراض سياسية. حيث تكون هناك -بين الحين والآخر- ردات أفعال على المشاريع التي تستهدف الانسجام والاندماج، تكون نابعة من الميل إلى رؤية عمليات الاندماج على أنها «مكيدة من المكائد». ويُعتقد أن ما قام به الاتحاد الأوروبي والمنظمات الأخرى من إنفاق في سبيل الاندماج كان فاعلاً إلى حد بعيد، لذلك ينظر إلى هؤلاء بعين الريبة، اعتقادًا بأن عملية اندماج اللاجئين قد ساهمت في ارتفاع الميول لدى اللاجئين في البقاء الدائم في تركيا.

من بين المنظمات الدولية العاملة في تركيا، في مجال قضايا اللاجئين، BMMYK (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)، و IOM (المنظمة الدولية للهجرة)، و ICMPD (البنك الدولي)، ويجب التأكيد على المكانة التي تحظى بها GIZ (المنظمة الألمانية للتعاون الدولي) على وجه الخصوص. والتطور الآخر الذي حدث في تركيا ما بعد عام 2011 تمثل في الزيادة الهائلة في القدرة على إدارة الأزمات، وخاصة تلك التي تتعلق بحقوق اللاجئين والعمليات الميدانية. ويبلغ عدد العاملين في بنية المؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية ووكالات ومكاتب الأمم المتحدة ومؤسسات المجتمع المدني المحلية القادرة التي تنشط في حقل اللاجئين، نحو 50 ألف شخص. هذا الوضع فتح آفاق عمل جديدة للشباب التركي من جهة، وساهم في تطوير قطاع جديد مهم جدًا تمثل في العمل في مجالات عديدة، كتطوير وتنفيذ المشاريع، وتنظيم العلاقات بين الهيئات والمؤسسات العامة وبين المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدولية في إطار المبادئ الدولية. والأهم من ذلك أن هؤلاء الأفراد لعبوا دورًا مهمًا بين المؤسسات العامة والمؤسسات الدولية، وأتيحت لهم إمكانية المساهمة في العلاقة بين كلا الجانبين.

## التعايش والاندماج والقبول المجتمعي

يمكن القول إن المجتمع التركي الذي كان في عام 2011 يستضيف 58 ألف طالب لجوء فقط، تعرض لـ «صدمة اجتماعية»؛ بعد أن وجد نفسه في لحظة، وجهًا لوجه، أمام 4.1 مليون لاجئ يشكلون نحو 5% من عدد سكانه تقريبًا. ومع ذلك، يجب الاعتراف بأن مستوى القبول الاجتماعي، لدى المجتمع التركي، لا يزال عاليًا جدًا، على الرغم من هذه الصدمة الاجتماعية، وعلى الرغم من كل المخاوف ونزعات القلق وعدم الارتياح السائدة فيه، والمطالبات بعودة ومغادرة السوريين إلى بلادهم. ولهذا السبب، لم يكن هذا الوضع حديث الساعة تمامًا في الانتخابات المحلية أو العامة في تركيا، ولم يدخل ضمن جدول أعمالها حتى الآن. وكان أداء المجتمع التركي وتضامنه وقبوله في هذه القضية قيمًا جدًا. ويمكن القول إنَّ للنقاط التالية الدور المؤثر والأساسي في تحقيق قبول اجتماعي عالي المستوى:

1. التضامن الثقافي - الديني واعتياد التعامل مع المشكلات/ الأزمات الجماعية: ليس ثمة شك في أن المجتمع التركي أظهر، من تلقاء نفسه، تضامناً عفويًا غير عادي تجاه السوريين، في السنوات الأولى من الأزمة، حتى عام 2014. وإذا كان الموضوع قد مرّ لاحقًا بمرحلة فتور، فإنه كان سبباً رئيسياً ومهماً لتمسك السوريين بالبقاء في تركيا في البدايات.

2. قيادة الرئيس رجب طيب أردوغان: حيث قبل نصف المجتمع على الأقل وجود السوريين، معتمداً على قيادة الرئيس أردوغان في السياسة التي اتبعها تجاه سورية والسوريين. ولا يزال هذا الوضع يسري بحق قسم من المجتمع نسبياً إلى الآن. لذلك، فإن تغيير أردوغان لسياساته سيكون مؤثراً لدرجة كبيرة في هذه المسألة.

3. الإيمان بالعودة: لا يزال المجتمع التركي يؤمن بأن السوريين سيعودون يوماً ما. لكن ردّات الأفعال ستزيد، إذا زال هذا الاعتقاد، بطبيعة الحال.

4. تضامن الفقروالحاجة: يعيش السوريون في تركيا مع فقراء المجتمع التركي، كما هو متوقع، ويساهم هذا الأمر كثيراً في خلق حالة تضامن مهم بين الجماعات. ومن العناصر التي ساعدت في تسهيل عملية القبول أن تركيا ليست دولة غنية بما يكفي.

5. فقدان المحدود للأعمال والوظائف: إحدى القضايا التي تثير القلق الشديد وتزيد من صعوبة عملية القبول في حالات الهجرة الجماعية، مسألة فقدان العمل والوظيفة، بسبب توفر العمالة الرخيصة. ولكن هذه الحالة تم تجاوزها بسهولة بفضل الاقتصاد غير الرسمي السائد في تركيا والذي زاد عن نسبة 33% من حجم الاقتصاد. صحيح أن الاقتصاد غير الرسمي هو مجال مفتوح للاستغلال لا يمكن قبوله، لكنه أتاح للسوريين الموجودين في تركيا الوقوف على أقدامهم، مستفيدين من إمكانيات وفرص العمل التي قدمها لهم. والأهم من ذلك أنهم -باستثناء المناطق الحدودية- لم يتسببوا في أي بطالة تُذكر. وحقيقة أن ما لا يقل عن 1.2 مليون سوري لا يزالون يعملون من دون أن يتسببوا في فقدان الأتراك لوظائفهم كانت عاملاً مهماً في تسهيل عملية القبول الاجتماعي.

6. انخفاض معدلات الجريمة: من القضايا المهمة في القبول الاجتماعي الزيادة في معدلات الجريمة بسبب وجود اللاجئين. إلا أن السوريون كانوا -طوال السنوات الثمانية الماضية- حريصين جداً في تصرفاتهم وأفعالهم، وبقيت الحوادث الجرمية في النطاق الفردي بعيداً عن التكتلات والعصابات المنظمة، وقد سهّل ذلك عملية القبول الاجتماعي.

7. بقاء الخلل في الخدمات العامة في نطاق مناطقي: إن التأثير السلبي للخدمات العامة في الهجرات الجماعية يخلق تأثيراً بالغ الأهمية أيضاً. ومعلوم في هذا الصدد حدوث بعض الخلل والفجوات في الخدمات العامة، كالصحة والتعليم وغيرها، في مناطق الحدود، وبخاصة في الأماكن التي يزيد فيها السوريون عن 10% من عدد سكانها، إضافة إلى ما نجم عن هذا الخلل من مشكلات كبيرة. ومع هذا، لم يتم الشعور بهذا الوضع بمستويات عالية جداً، باستثناء بعض المدن، كغازي عنتاب وهاتاي وكيليس وشانلي أورفا.

8. حرية السكن: إن سياسات «توطين» اللاجئين والمهاجرين المنظمة والقائمة على نظام التخصيص هي أمر في غاية الأهمية، بالنسبة إلى إدارة الهجرة. لكن تركيا اتبعت سياسة مختلفة، أو لنقل إنها لم تتبع سياسة معينة، حيث سمحت للسوريين بالسكن والاستقرار بملء إرادتهم في الأماكن التي يتمكنون فيها من العمل، أو التي يشعرون فيها بالأمن والارتياح. وعلى الرغم من أن هذا الوضع كان نقطة ضعف لإدارة الهجرة، فقد

كان له تأثير مختلف في الحياة، سواء من حيث شعور اللاجئين بالحرية، أو من حيث استقرارهم وبناء حياتهم بطريقة سهلة وسلسة. وأدى ذلك إلى تماسكهم وعدم تعرضهم لمقاومة اجتماعية في الأماكن التي ذهبوا إليها. ومن هنا، يمكن النظر إلى ذلك كمثال قيم جداً لاختبار هذه المنظومة العفوية.

### الجدل والنقاش حول التعايش والاندماج، اندماج وتعايش من، ولماذا، وأين؟<sup>35</sup>

وجد المجتمع التركي نفسه للمرة الأولى وجهًا لوجه أمام حركة انتقال بشرية ضخمة بهذا الحجم، وبرزت مسألة التعايش والاندماج إلى الواجهة في هذا السياق. ولكن عملية التعايش مسألة تعترضها بعض المشكلات من نواح عديدة، ومن المعلوم، وخاصة في هذا العصر، أن معرفة ماهية عملية التعايش ومن الذي سيتعايش، وأين، وكيف سيتحقق هذا التعايش؟ ليست بالأمر السهل. ويضاف هذا إلى أن تركيا لا تملك سوى خبرات قليلة جدًا في هذا الخصوص. ومن الواضح أنها كانت وجهًا لوجه أمام العديد من الظواهر الجديدة المهمة في هذا الصدد:

- إن قضية الاندماج مجال إشكالي بالنسبة للدول. لذلك فإن الدول، بسبب أن سياسات الاندماج ترفع من نسبة أخطار الديمومة والبقاء، تتجنب عمدًا وضع السياسات لاندماج الكتل البشرية التي لا ترغب في بقائها بصورة دائمة. ولهذا السبب، فإن ألمانيا لم تبدأ بوضع سياسة للاندماج تتعلق بالأتراك الوافدين إليها عام 1961 إلا في منتصف الثمانينيات. لكن التهرب من وضع سياسات التعايش والاندماج قد ينجم عنه تكاليف خطيرة في المديين المتوسط والطويل. لهذا السبب، فإن الأمر يفرض وضع سياسات رؤى في هذا المجال.
- إن عملية الاندماج مزدوجة الجانب، فهي تقوم على دعامين اثنتين: إحداها تتمثل في الدولة، والثانية في المجتمع. فقد لا يكون ما تقوم به الدولة من جانبها كافيًا، إذا أبدى المجتمع تعنتًا في مسألة التعايش. ولكن إذا كان المجتمع مستعدًا، فعلى الدولة حينئذ وضع سياسة اندماج شاملة للوضع والإمكانات.
- تظهر الأبحاث والدراسات أن لدى المجتمع التركي مسافة اجتماعية كبيرة وميلاً جديدًا «للتجنب والالتقاء» من السوريين. ولكن الوضع لدى السوريين على العكس من ذلك تمامًا.
- يعتقد السوريون أنهم قد تكيفوا بالفعل مع المجتمع، في حين أن المجتمع التركي قلق جدًا من هذه المسألة.
- ومن إحدى المعتقدات السائدة في دراسات التعايش هو أنه في حال «وجود التقارب الثقافي»، فإن التعايش والاندماج يصبحان أكثر سهولة. ومع الأمثلة الأخرى في العالم، فإن السوريين الموجودين في تركيا أيضًا يرون عدم واقعية هذا. أي إن التقارب الثقافي ليس إلا عاملاً من أحد العوامل التي تُسهّم في ضمان التعايش والاندماج، أما العنصر الرئيس المحدد لذلك، فهو يكمن في النجاح في إدارة العملية والحجم العددي. لذلك قد يكون ضمان التعايش والانسجام مع النهج العاطفي، بالاعتماد على التقارب الثقافي في البداية، شكلاً من أشكال التضامن، ولكنه لا يكون مستدامًا. لذا يجب أن تؤخذ الكميات العددية بعين الاعتبار وأن تتم إدارة العملية بعيدًا عن الانفعالية.

35. من أجل إحدى أكثر الدراسات شمولاً في تركيا حول موضوع اندماج السوريين من ناحية نهج المجتمع التركي. انظر:

M.Murat Erdoğan (2018) Suriyeliler Barometresi: Suriyelilerle Uyum İçinde Yaşamın Çerçevesi, İstanbul Bilgi Üniversitesi Yayınları, İstanbul

- تدور الدراسات والمناقشات المتعلقة بالاندماج في العالم بشكل عام، حول المهاجرين (أولئك الذين يفدون لاحقًا). فلا توجد أي دولة تعمل على ضمان وتوفير حماية نموذجية ومتطورة واجهت ما تواجهه تركيا في الوقت الحالي، من حركة تدفق للاجئين بهذا الحجم، ما بعد الحرب العالمية الثانية. ففي حين أن كل البلدان النامية في العالم تطبق سياسات مفتوحة تجاه المهاجرين وخاصة المؤهلين منهم، يوصد الجميع أبوابه عندما يتعلق الأمر باللاجئين. مع كل هذه الأسباب، تعمل تركيا، بجهد منقطع النظير في تاريخ العالم، على تطوير سياسات تتعلق بتعايش واندماج اللاجئين، لا المهاجرين، مع اضطرارها في هذا السياق إلى تحمّل خطر بقاء هؤلاء بصورة دائمة. هذا الموقف يظهر أمامنا كأحد العوائق الهامة في طريق سياسات التعايش والاندماج.
- بقدر ما كانت قضية السوريين الموجودين في تركيا قضية إنسانية بالدرجة الأولى، فإن مسألة المواطنة والجنسية أخذت أحيانًا أبعادًا مهمة، وباتت مثيرًا للجدل والنقاش، وبدأت تُطرح على جدول الأعمال بين الحين والآخر كقضية من قضايا السياسة الداخلية والخارجية. وبالرغم من المستوى العالي من القبول المجتمعي للسوريين في تركيا، فإن قضية المواطنة تثير الخوف والقلق في المجتمع التركي. لأن تعايش اللاجئين واندماجهم لا يكون ممكنًا إلا بدعم المجتمع التركي لهذه القضية. لذلك يجب أن تؤخذ هذه المخاوف على محمل الجد ووضع استراتيجيات شاملة لمعالجتها.



## سادسًا: الاتفاقية التركية-الأوروبية (TURKEY-EU DEAL) 18 آذار/ مارس 2016 وبرامج الدعم المالي

إن المشكلة الأوروبية مع اللاجئين السوريين، كما هو معروف، لم تبدأ إلا عندما وصل اللاجئين إلى أوروبا، عام 2014. فكان التوجه في مرحلة ما بعد عام 2015 نحو إبرام اتفاقات تعاون شاملة مع بعض دول حوض البحر الأبيض المتوسط - حيث يوجد اللاجئون - وفي مقدمتها تركيا، للوصول إلى توافقات مالية لإيقاف تدفق اللاجئين باتجاه أوروبا أو الحدّ منه. وكانت أهم الخطوات في سياسات الاتحاد الأوروبي «الدولية الخارجية» هي التوقيع في 18 آذار/ مارس 2016 على الاتفاقية التركية-الأوروبية. إلا أن الاتفاقية أثارت منذ البداية حالة جدل ونقاش حول نجاحها وأشكال الحلول التي قدمتها والوعود التي وردت فيها، ومدى مراعاتها للقانون الدولي وقانون الاتحاد الأوروبي. وقد بُنيت الاتفاقية - من حيث النتيجة - على تقديم دعم مالي للاجئين في تركيا، مقابل قيام تركيا بمنع اللاجئين من التوجه إلى دول الاتحاد عبر الأراضي التركية. ولأن الاتفاقية وقعت مع دول الاتحاد الأوروبي، لا باسم الاتحاد الأوروبي كهيئة، فإنها فسحت المجال للاتحاد الأوروبي للتوصل من الالتزامات والمسؤوليات الاتحادية. ومهما يكن فقد تم تضمين الاتفاقية بعض القضايا والالتزامات السياسية (مثل حرية التأشيرات وإحياء مفاوضات العضوية)، لكن الجزء الأهم من العملية كان يركز على الدعم المالي. أما الركيزة المهمة الأخرى في الاتفاقية فهي قبول واعتماد تركيا كدولة ثالثة آمنة، بالنسبة إلى اللاجئين، في إطار مذكرة التفاهم على «إعادة القبول». وفي هذا السياق، قام الاتحاد الأوروبي بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ في 4 نيسان/ أبريل عام 2016 على الفصل بين «السوريين» و«غير السوريين»، في الإجراءات المتعلقة بعبور الأشخاص عبر تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. وبموجب ذلك؛ فقد تم اعتماد قاعدة 1 ب 1 بالنسبة للسوريين، حيث يُعاد بموجبها كل سوري يتجه من تركيا باتجاه دول الاتحاد الأوروبي إلى تركيا. وبالمقابل، يتم توطين سوري واحد (يتم تحديده في إطار معايير الهشاشة للأمم المتحدة) من تركيا في إحدى دول الاتحاد الأوروبي، لقاء إعادة كل سوري إلى تركيا. وقد تم تحديد السقف الأعلى لذلك بـ 70 ألف شخص سنويًا. لكن هذه الآلية لم يُكتب لها النجاح، بسبب الجدل حول ملاءمتها للقانون الدولي والخلافات بشأن النسب والحصص بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وصعوبات التنفيذ. ولم يُنفذ القرار منذ 4 نيسان/ أبريل عام 2016 حتى يومنا هذا إلا بحق 20.002 سوري فقط<sup>36</sup>. أما الجزء المتعلق باللاجئين غير السوريين في الاتفاقية فكان أكثر وضوحًا، وبموجبه يُعاد كل طالبي اللجوء الآخرين الذين يعبرون إلى الجزر اليونانية، إلى تركيا، وفق اتفاقية «إعادة القبول» مع تركيا التي اعتمدت كدولة آمنة ثالثة بالنسبة إلى اللاجئين. وتحولت غايات الاتفاقية الأخرى - كحرية التأشيرة وتنمية العلاقات التركية الأوروبية مجددًا، التي سقطت في وقت قصيرة من الواجهة إلى الجبهة الخلفية - إلى برامج مساعدات مالية للاجئين الموجودين في تركيا. وبذلك يكون الاتحاد الأوروبي قد أنتج حلولًا بسيطة جدًا لمسألة معقدة جدًا، من دون أن يُقحم نفسه في التزامات وتعهدات بالصفة الاتحادية، بمعنى آخر: أسندت إلى تركيا، مقابل تقديم الدعم المالي، مهمة حماية الاتحاد الأوروبي من اللاجئين، والاحتفاظ بهم لديها. وبهذا الشكل أيضًا، يكون الاتحاد الأوروبي قد تمكن من خفض التكلفة الفائقة كثيرًا، ودفع تركيا إلى تحمل الأخطار السياسية والأمنية والاجتماعية التي قد يتسبب فيها تدفق اللاجئين الهائل إلى أوروبا.

36. «التقرير السنوي الثالث لبرنامج المساعدة المالية للاجئين في تركيا». رسالة المفوضية الأوروبية إلى البرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي في بروكسل 10.04.2019، COM (2019) 174 final. يعطي GIGM هذا الرقم بتاريخ 14.08.2019 على أنه: 23.055.

كان الأساس القانوني الأكثر أهمية في الاتفاقية التركية-الأوروبية هو القبول بتركيا «كدولة آمنة ثالثة بالنسبة للاجئين»، واستخدام «اتفاقية إعادة القبول» في هذا السياق. مع وضوح عدم ملائمة تركيا -من حيث حقوق اللاجئين- التي لديها تحفظات جغرافية بموجب اتفاقية جنيف، بشأن عدم إمكانية منح اللاجئين الوافدين إليها من خارج أوروبا «وضع لاجئ»، مع هذا التعريف. وهناك العديد من الاعتراضات والمناقشات الأخرى أيضًا حول هذا الموضوع.

يبلغ إجمالي الميزانية المخصصة، بموجب برنامج المساعدات المالية، 6 مليارات يورو بواقع (3 مليارات يورو للفترة 2016-2017، و3 مليارات يورو للفترة 2018-2019). حيث تم في الدفعة (الشريحة) الأولى تعبئة (1) مليار يورو من ميزانية الاتحاد الأوروبي، و2 مليار يورو من ميزانية الدول الأعضاء<sup>37</sup>. أما في الدفعة الثانية فقد تم تأمين مليار يورو من ميزانية الاتحاد الأوروبي، و(1) مليار يورو من ميزانية الدول الأعضاء في الاتحاد. وكانت أولوية عمل البرنامج الذي تم تخصيصه بـ 6 مليارات يورو، مدة أربع سنوات، تنحصر في هذا الإطار حول ستة مجالات نشاط رئيسية هي: الإغاثة الإنسانية وإدارة الهجرة والتعليم والصحة والبنية التحتية البلدية والدعم الاجتماعي-الاقتصادي. وتم التعاقد في نطاق كامل الميزانية التشغيلية للبرنامج البالغة 3 مليارات يورو لفترة 2016-2017، مع 72 مشروعًا من المشاريع التي تسدي مخرجات ملموسة. وتبعًا لهذا التقدم، فقد تم دفع 2 مليار يورو، على أن يتم دفع المبلغ المتبقي بحلول منتصف عام 2021، حين تنفذ المشاريع المشمولة ببرنامج المساعدة المالية<sup>38</sup>.

إن مذكرة التفاهم التركية-الأوروبية أوقفت تدفق اللاجئين إلى أوروبا، ظاهريًا، لأن انخفاض الأعداد في هذا المجال يُثبت ذلك. لكن تجدر الإشارة إلى أن أولئك الذين يدعون أن هذه الاتفاقية حققت نجاحًا كبيرًا لم يُبدوا اهتمامًا كافيًا بالعوامل الخارجية الأخرى. ويجب ألا ننسى أن السبب الرئيسي لتوقف تدفق اللاجئين إلى أوروبا عبر تركيا لم يكن التفاهم بين تركيا والاتحاد الأوروبي، بقدر ما أنه التوازنات المتغيرة في سورية، ودخول روسيا على الخط على وجه الخصوص. فالسياسات السكانية الجديدة التي حددتها كل روسيا وإيران وتركيا و(داعش) تبعًا للمتغيرات الجديدة، قد قطعت الطريق على اللاجئين الجدد من العبور إلى أوروبا. وفي الحقيقة، إن عبور القسم الذي رغب في العبور إلى أوروبا، من السوريين الموجودين في تركيا، قد حدث إلى حد بعيد في تلك المرحلة. وما كان الازدياد الحاصل في أعداد السوريين في تركيا بعد عام 2017، إلا عن طريق الأطفال حديثي الولادة فقط. وفي الوقت نفسه، فإن إغلاق مسار البلقان، كـ «تطبيق لإعادة - ما بعد الحداثة» وحماية أكثر تحفظًا للبحر الأبيض المتوسط، بطريقة صارمة بالقدر الذي يجعل منه عرضة للانتقاد الشديد، والأوضاع التي آل إليها أولئك الذين وصلوا إلى الجزر اليونانية ولم يتمكنوا من المرور منها إلى أوروبا، قد قللت -من دون مناقشة مدى ملاءمتها لحقوق الإنسان- مطالبات العبور إلى أوروبا. ولكن يجب عدم نسيان أن مثل هذا الاتفاق غير المرغوب فيه قد مهّد للعديد من التطورات السياسية، وأسهم في تعزيز التيارات «المناهضة لأوروبا» و«المناهضة للغرب»، في تركيا. وبرزت في هذا الصدد علاقة مثيرة للاهتمام بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، ففي حين كان الاتحاد الأوروبي يعمل على تخريج القضية [جعلها خارجية]، كانت تركيا تستثمرها في كلتا السياستين الداخلية والخارجية معًا.

وبلاريب، إن تقديم الاتحاد الأوروبي أو الدول الأعضاء فيه الدعم المالي لتركيا بخصوص طالبي اللجوء، أمرٌ مهم جدًا لمنفعة ومصالح الاتحاد الأوروبي. وهو في الوقت ذاته دعم ومساندة مالية لتركيا أيضًا. وإن الاستمرار في تقديم هذا الدعم المالي الذي يشكل المورد الأساسي للعديد من النفقات المتعلقة بصحة وتعليم وإيواء

37. يمكن الوصول إلى التوزيع الإجمالي لمساهمات الدول الأعضاء من العنوان التالي: <https://bit.ly/2ZfkDy3>

38. الموقع الرسمي لمندوب الاتحاد الأوروبي في تركيا: <http://www.avrupa.info.tr/tr/node/230>



وحماية وتطوير قدرات طالبي اللجوء في تركيا، يحمل أهمية كبيرة لتركيا ولطالبي اللجوء على السواء. لذا، يجب هنا استمرار تدفق مورد 3+3 مليار يورو المخطط له لمدة أربع سنوات. ومن المحتمل ألا يكون الاتحاد الأوروبي مخاطبًا كمؤسسة مرة أخرى، غير أنه من المتوقع أن تستمر بعض الدول الأعضاء الاتحاد، وفي مقدمتها ألمانيا، في دعمها للبرنامج.

## سابعاً: التطورات التي استجرت في تركيا في الفترة الأخيرة والتوقعات والتقديرات في المستقبل القريب

تعرضت السياسة التي اتبعتها تركيا تجاه السوريين، منذ نيسان/أبريل عام 2011، إلى تحولات مختلفة في فترات مختلفة. ومن الممكن متابعة إدارة تركيا للعملية من خلال أربع مراحل رئيسية في الفترات التالية: 2011 - 2013، 2014 - 2016، 2017 - 2018، وعام 2019.

فقد مرت فترة 2011-2013 بترقب وبخطابات عاطفية حادة وتوقع قصر مدة الأزمة. وقوبلت العملية على أنها إدارة للحالات الطارئة. ففي هذه الفترة قامت تركيا بإيواء السوريين في المخيمات، لتركز اهتمامها أكثر على التطورات الحاصلة في سورية. وبلغ عدد السوريين في عام 2012 (14) ألفاً، وفي عام 2013 (22) ألف شخص.

أما السمة الأكثر أهمية في الفترة الثانية، ما بين عامي 2014 - 2016، فكانت الزيادة الكبيرة في عدد طالبي اللجوء وانتشار طالبي اللجوء وتوزعهم خارج مناطق الحدود. حيث امتلأت المخيمات وطالت العملية بسبب العناد الذي أبداه النظام في سورية. وغيّرت أجواء الحرب التي خرجت عن السيطرة، بدخول (داعش) على الخط، نسبة الضغوطات الدولية المتعلقة برحيل النظام، وخاصة روسيا التي فرضت نفسها كلاعب جديد في الميدان. وتسبب هذا الوضع في ارتفاع موجات الفرار من سورية من جهة، وكثف من جهة ثانية سعي السوريين للبحث عن آفاق مستقبلية جديدة لهم في أوروبا، بعد أن أدركوا أنهم فقدوا كل أمل لهم في العودة إلى ديارهم. فارتفع عدد السوريين في تركيا في نهاية عام 2016 إلى 2.8 مليون شخص، وتعرضت تركيا -علاوة على ذلك- لعملية تدفق كثيفة من طالبي لجوء آخرين.

وأما فترة 2017 - 2018، فقد وصلت فيها الزيادة العددية إلى القمة، بتخطي العدد لـ 3.6 مليون لاجئ، كما أظهر اللاجئون من غير السوريين في هذه الفترة أنفسهم جيداً، ليرتفع العدد الإجمالي بالنتيجة إلى 4 ملايين شخص، ولكنها شهدت في الوقت ذاته تغيراً كبيراً في الخطاب، وخاصة الخطاب الحكومي. ففي الوقت الذي كان الاتحاد الأوروبي يسعى فيه إلى إضفاء الطابع الخارجي على العملية، كانت تركيا تحاول استغلالها كأداة لنقلها إلى الرأي العام العالمي من جهة، ووسيلة مهمة في مباحثاتها مع الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى. وبدأت فكرة ديمومة وضع اللاجئين في تركيا تحظى بالقبول، شيئاً فشيئاً، لدى السوريين والمجتمع التركي على السواء. وكان أهم التطورات، في هذه الفترة، التوقيع على مذكرة التفاهم (الاتفاقية) الخاصة باللاجئين بين تركيا والاتحاد الأوروبي. وتم الدخول في هذه الفترة أيضاً في عملية تعايش واندماج مستمرة على المستوى المحلي، وإن لم يُطلق عليها اسم بشكل عام.

بدأت قضية السوريين في تركيا مع زوال التوقعات بحدوث تغيير للهيكل السياسي [النظام] بتمامه في سورية. فمع بقاء النظام الذي كان من المنتظر انهياره بدعم روسيا وإيران، وسيطرة الميليشيات الكردية على مناطق معينة بدعم من الولايات المتحدة الأميركية، وتعطيل فاعلية الجيش السوري الحر المدعوم من تركيا، وتوطد فكرة الوجود السوري في تركيا بصورة دائمة؛ اتسعت دائرة الانتقادات على مستوى المجتمع. فكانت مواقف أحزاب المعارضة تجاه السوريين والسياسة السورية سلبية منذ البداية، وكثيراً ما عبرت عن وجوب التوافق مع الحكومة السورية، من أجل إعادة السوريين إلى بلادهم. أما التغيير البارز، في خطاب الرئيس أردوغان<sup>39</sup> (الذي يُعدّ أهمّ الفاعلين في هذه العملية، والذي بدأ أنه «الحامي والراعي الأول للسوريين»، والذي أعلن في 4

39. صوت أميركا: «أردوغان عازم في قضية منح السوريين التركية» 05 تموز/ يوليو 2019 <https://bit.ly/3emLsf2>

تموز/ يوليو عام 2016 منح الجنسية التركية للسوريين) فقد حدث في كانون الثاني/ يناير 2018، يوم تحدث أردوغان -لأول مرة- بضرورة إرسال السوريين إلى بلادهم مع عملية «غصن الزيتون»، وقال إن العمليات في الداخل السوري كانت من أجل تحقيق هدفين: الأول محاربة الإرهاب، أما الثاني فهو إرسال السوريين إلى بيوتهم. حتى إنه قال بوجود إنشاء مناطق عازلة لإرسالهم<sup>40</sup>. وقد صرح أردوغان (أخذًا رداً أفعال المجتمع بالحسبان) في جميع خطابه التي كان يلقيها، وخاصة في المدن الحدودية، تمهيداً للحملة الانتخابية لعام 2018، بأنه سيتم «إرسال السوريين» في أقرب وقت ممكن إلى بلادهم. أما في خطابه<sup>41</sup> الذي ألقاه في 8 شباط/ فبراير عام 2019، فقد أبدى أردوغان تغييراً في موقفه قائلاً: «نرغب في أن يعود إخواننا اللاجئين إلى وطنهم وبيوتهم ثانية، هم أيضاً يريدون العودة إلى أراضيهم. أعتقد أننا لسنا بصدد الاحتفاظ بـ 3.5 مليون إنسان إلى ما لا نهاية هنا.. يمكن للبعض منهم البقاء هنا، فهذا موضوع مختلف»<sup>42</sup>. ويمكن في هذا السياق قراءة التصريحات الصادرة عن الهيئات والمؤسسات العامة التي كثيراً ما يكون مفادها «أن السوريين يعودون»، كخطوة نحو الحد من التوتر السائد في المجتمع. غير أن ما تقوم به GIGM، وهي المؤسسة ذات الصلة بهذه العملية والتي تركز نشاطها على دراسات المواطنة ودراسات «تعايش السوريين في المجتمع»، أمرٌ لافٍ للانتباه. وكانت الانتخابات المحلية التي جرت في 31 آذار/ مارس 2019، أحدها أكثر الموضوعات التي تناولت السوريين الموجودين في تركيا بالحديث فيها، مقارنة بالانتخابات السابقة. وعلى الرغم من أن اللاجئين السوريين لم يكونوا محددًا أساسيًا في تلك الانتخابات، فإن فشل حزب الحكومة في تحقيق النتائج المرجوة في العديد من الأماكن، وفي مقدمتها أنقرة وإسطنبول، تسبب في خلق تصور أن السوريين هم «السبب في هزيمتهم». وللمرة الأولى، منذ أكثر من ثماني سنوات، أصبح السوريون مادة سياسية مطروحة على جدول الأعمال السياسي بهذا الحجم. ويتوقع أن يكتسب هذا الوضع مزيداً من الفعالية والتأثير في الانتخابات المقبلة.

### قرار ولاية إسطنبول لـ 22 تموز/ يوليو 2109 وتطبيقاته

بعد شهر كامل من الانتخابات التي أعيدت في إسطنبول، اتخذت ولاية إسطنبول قراراً مهماً لم يتخذ مثله من قبل. كان النص الذي أُعلن في 22 تموز/ يوليو 2019، يشير إلى تغييرات حاسمة ومؤثرة بحق اللاجئين السوريين وغير السوريين في السنوات الثماني الأخيرة. لكن قرار الولاية والتطبيقات المتعلقة به كانت لافتة للنظر من نواح عدة، حيث يُفهم في بادئ الأمر أن قراراً كهذا حول الموضوع قد أُتخذ على مسؤولية ولاية إسطنبول مباشرة، ولم يتخذ من قبل GIGM من أجل عموم تركيا. فمن الواضح أن القلق المتزايد داخل المجتمع التركي، وخاصة تصور «التخبط وقصور السياسات المتعلقة بطالبي اللجوء»، كان فاعلاً ومؤثراً في صدور القرار. ويمكن القول إن ردة فعل المجتمع لم تكن سلبية على القرار المتخذ ولا على تنفيذه. وقد لاقى تصريح وزير الداخلية<sup>43</sup> الذي أدلى به في اليوم نفسه، بأنه سيتم طرد 80 ألف مهاجر غير شرعي من البلاد في عام 2019، رداً أفعال مؤيدة في الغالب، باستثناء بعض منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق اللاجئين. ويمكن القول بعبارة أخرى: يبدو أن الحكومة قد أدخلت حيز التنفيذ سياسة من شأنها التقليل

40. الرئيس أردوغان: «لماذا نحن ذاهبون إلى عفرين؟ ليست لدينا أطماع في أراضي سورية. لكن 3.5 مليون سوري هم ضيوف في أراضينا. نسعى لإعادتهم إلى ديارهم. نسيطر على ألفي كيلومتر من الأراضي. عاد 130 ألف لاجئ إلى مساحة ألفي كيلومتر مربع». أردوغان حدد موعداً لإعادة السوريين- يمكن أن نعيدهم بعد الانتخابات. وقال الرئيس أردوغان في خطاب له في مدينة غازي عنتاب: «نهدف إلى تأمين جميع الأراضي السورية وضمان عودة جميع ضيوفنا إلى منازلهم بعد الانتخابات» (21.06.2019)

41. <https://bit.ly/2WlvvYh>

42. Erdoğan: <https://bit.ly/38Kpfz> (08.02.2018)

43. Süleyman Soylu: Bu yıl 80 bin kaçak göçmeni sınır dışı edeceğiz (23.07.2019)

والتخفيف من القلق العام في هذا الخصوص. ومن الواضح أن للمسألة ركيزة من السياسة الخارجية أيضًا، ففي تلك المرحلة، أعلن وزير الخارجية مولود جاويش أوغلو، في تصريح له، تعليق الاتفاقية الخاصة «بإعادة القبول»، بسبب المشكلات المتعلقة بالمسألة القبرصية من جهة، وعدم وفاء الاتحاد الأوروبي بالعديد من الالتزامات التي تعهد بها، وفي مقدمتها إلغاء تأشيرات دخول مواطني جمهورية تركيا إلى دول الاتحاد الأوروبي<sup>44</sup>، من جهة ثانية. إضافة إلى أن تصريحات وزير الداخلية سليمان صويلو التي اتهم فيها الاتحاد الأوروبي بعدم تقديم الدعم الكافي من أجل «مكافحة الهجرة غير الشرعية»، قائلًا: «إذا ما فتحنا الأبواب؛ فلن نتحملوا أكثر من 6 أشهر»<sup>45</sup>، كانت جديدة بالملاحظة أيضًا، من حيث «توقيت عمليات» محافظة إسطنبول.

وكانت محافظة إسطنبول قد أمهلت السوريين غير المسجلين في إسطنبول، على الرغم من شمولهم بالحماية المؤقتة، حتى تاريخ 20 آب/ أغسطس 2019 (مُددت المهلة لاحقًا إلى تاريخ 30 تشرين الأول/ أكتوبر 2019)<sup>46</sup>، لمغادرة المدينة، والعودة إلى الولايات التي توجد فيها قيودهم. وأوضحت قرار وزارة الداخلية بشأن مصير أولئك الذين لا يمثلون لقرار العودة في نهاية المدة الممنوحة لهم، بأنهم سيُنقلون إلى المحافظات التي فيها قيودهم، في سياق التعليمات الصادرة عن وزارة الداخلية. ولكن من الواضح أن هذا القرار تعثره كثير من الصعوبات، سواء من حيث المحتوى أو من حيث التطبيق؛ لأن توزيع السوريين في تركيا لم يتم وفق نظام متوازن، كما هي الحال في ألمانيا «Königsteiner Schlüssel» أو نحوه من نظام تخصيص مشابه. بل كان تمامًا بمشيئة السوريين أنفسهم وبمحض إرادتهم. أي أن تركيا وانطلاقًا من الاعتقاد بقصر فترة الأزمة، لم تعمل من البداية على تطوير سياسة إسكان محددة، وسمحت للسوريين بأن يقرروا بأنفسهم الأماكن التي سيستقرون فيها. وعلى الرغم من قاعدة «لا تغادروا خارج الولاية التي توجد فيها قيودكم» التي تم فرضها على السوريين، بعد استكمال عمليات التسجيل في أواخر عام 2017، فإن مبررات ذلك لم تطرح. فإسطنبول هي الولاية المفضلة ليس عند الأجانب فحسب، بل عند الأتراك أيضًا، وذلك بسبب وفرة العمل. ولذلك ليس من المستغرب أن يتوجه السوريون إلى هناك. وقد وصلت نسبة السوريين في إسطنبول إلى 3.6% من إجمالي نسبتهم العامة على مستوى تركيا البالغ 4.44%. في حين يتجاوز هذا المعدل 80% في كيليس، و20% في كل من ولايتي غازي عنتاب وشانلي أورفا. وإن مطالبة السوريين الذين يوجد القسم الأكبر منهم في هذه الولايات الأربع، بمغادرة مدينة إسطنبول والعودة إلى تلك الولايات، ستشكل عبئًا إضافيًا على هذه الولايات. المشكلة الرئيسية الثانية التي فرضت نفسها هنا هي ظروف العمل. ذلك أن ترجيح السوريين (الذين يواصلون حياتهم من خلال الشغل والعمل) مدينة إسطنبول إنما كان بسبب عدم حصولهم على فرص العمل في المدن التي توجد فيها قيودهم أصلًا. فعودة ما بين 50-80 ألف شخص مسجلين في شانلي أورفا، ولكنهم يواصلون عيشهم من خلال العمل في إسطنبول، إلى المدينة مرة أخرى، ستكشف عدم أخذ المشكلات التي سيخلقها هذا الوضع، من حيث مجالات عملهم وخدماتهم العامة، بالحسبان.

أما قرار الولاية الذي جاء تحت عنوان «مكافحة الهجرة غير الشرعية» والمتعلق بالمهاجرين وطالبي اللجوء غير النظاميين من غير السوريين، فقد تم تفسيره على النحو التالي: «كجزء من الجهود المبذولة لمكافحة الهجرة

44. مولود جاويش أوغلو أعلن أنهم قاموا بتعليق الاتفاقية الخاصة بإعادة القبول. DW-22 Temmuz 2019, <https://bit.ly/2ZfPpSA>

45. من صويلو إلى الاتحاد الأوروبي: إذا فتحنا الأبواب، فلن نتحملوا 6 أشهر! حذروا الداخلية سليمان صويلو الاتحاد الأوروبي من ترك تركيا وحيدة في مكافحة الهجرة غير الشرعية قائلًا: لا تجعلوا صبرنا ينفد. ستطبق تركيا أشد العقوبات التاريخية بحق أولئك الذين يريدون جعل تركيا مركزًا للهجرة غير الشرعية. سترد عليهم بالجواب اللازم، سواء كانوا أتراكًا أم أجانب. دخلنا مرحلة يجب علينا ألا نسمح فيها لمنظمي الهجرة غير الشرعية والمهربين بالتقاط أنفاسهم. ستحمل تركيا قضية الهجرة غير الشرعية إلى مكان ما. ولكن من الواضح أن أوروبا تركتنا وحدنا في هذه المسألة. القضية لا تستقيم بالترتيب على الأكتاف، إذا لم تكن تركيا عازمة في هذا الموضوع؛ فليس هناك أي حكومة قادرة على التحمل لأكثر من 6 أشهر. فلنجرّب إن رغبوا في ذلك..

46. HABERTÜRK TV-20.08.2019: <https://bit.ly/2OdXV3c> (Erişim: 22.08.2019)

غير القانونية، لا يزال العمل جاريًا على القبض على المهاجرين غير الشرعيين الذين دخلوا بلادنا بصورة غير قانونية، وترحيلهم خارج الحدود... وستستمر جهود مكافحة الهجرة غير النظامية دون انقطاع تماشيًا مع الأسس المذكورة أعلاه». في غضون ذلك، أدلت كل من الولاية ووزارة الداخلية، في 23 تموز/ يوليو، بتصريحات تنفي ترحيل السوريين، ومن بينهم قسم مشمول بالحماية المؤقتة، خارج الحدود بعد إجبارهم على التوقيع على «وثيقة العودة الطوعية». غير أن الادعاءات بهذا الشأن ما زالت مستمرة.

لكن وزير الداخلية صويلو قال في تصريح له: إن هذا الوضع مرتبط تمامًا بمكافحة الهجرة غير الشرعية، وإن «طرّد أي سوري مشمول بمركز الحماية المؤقتة، أو أي أجنبي يتمتع بالحماية الدولية، أو أي شخص يحمل تصريح إقامة في بلادنا، ليس أصلًا محلًا للنقاش»<sup>47</sup>.

ومع الإشارة إلى أولئك الذين لم يقوموا بالتسجيل بعد في GiGM أو BMYK (المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)، فإن وصف «الهجرة غير المنظمة» أو «الهجرة غير الشرعية» الذي تأتي على ذكره المؤسسات المعنية والأشخاص ذوي العلاقة، بات يثير الجدل حول معناه؛ فالتصريحات التي يتم الإدلاء بها هنا، خصوصًا تلك المتعلقة بـ «استمرار الترحيل» أو «ترحيل 80 ألف شخص خارج الحدود»، تبدو قضية إشكالية، من حيث وضع الأشخاص الذين يسعون للحصول على الحماية الدولية.

فعلى الرغم من وجود مشكلات في تطبيق القرار وفي محتواه، وعلى الرغم من تمديد المهلة الممنوحة حتى 20 آب/ أغسطس، إلى 30 من تشرين الأول/ أكتوبر 2019، فمن المتوقع أن تصعد محاولات التنفيذ في هذا المجال إلى الواجهة، لأن هذا الإجراء خلق نوعًا من الأمل لدى المجتمع أيضًا، من ناحية إدارة الأزمة. وقد تنشأ بعض التكاليف السياسية نتيجة عدم تلبية هذه الآمال. ومن المحتمل أن يكون AB (الاتحاد الأوروبي) هو الهدف الثاني من أهداف الحكومة من ناحية الانتقاد السياسي في سياق «المزيد من الدعم»، في هذا الخصوص.

47. سليمان صويلو قال إن ترحيل السوريين المشمولين بالحماية المؤقتة ليست موضوعًا للبحث. (28.07.2019) <https://bit.ly/38H4ggZ>

## الخاتمة

تلاشت آمال السوريين الذين تجاوز عددهم في تركيا 3.6 مليون نسمة، وما يزال العدد يتزايد يومًا بعد يوم، وقلّت فرص عودتهم إلى بلادهم، وتعزّز ميلهم نحو البقاء بصورة دائمة في تركيا؛ حيث انقضت تقريبًا احتمالات عودة السوريين الذين يعيشون في تركيا منذ 4 سنوات ونصف، وسطيًا، جنبًا إلى جنب مع المجتمع التركي خارج المخيمات، وكسبوا ما يزيد عن 450 ألف مولود جديد في تركيا، ويعمل ما لا يقل عن 1.2 مليون منهم، ويذهب أكثر من 650 ألف من أطفالهم إلى المدارس، والأهم من ذلك كله أنهم توزعوا في كل أرجاء البلاد، ولا يعرف أحد متى ستنتهي الحرب في بلادهم ويعمّها السلام والاستقرار، وكذلك قلّت فرص ذهابهم إلى دولة أخرى، وتُحلّ هذه المسألة بملاحظة ما يُفعل، في أماكن أخرى من العالم، في الظروف المشابهة. وبطبيعة الحال، إذا ما تجاوز اللاجئين حدود بلادهم الأصلية التي خرجوا منها، وتبيّن لهم أن الأزمة ظلّت مستمرة بعد عامين من قدومهم، في المتوسط؛ وجب اتخاذ خطوات باتجاه الديمومة والبقاء؛ فالناس الذين ينجحون في التمسك بالبلاد التي تكيفوا مع الحياة فيها، مع كل يوم يمضي، يفضلون العيش والبقاء في تلك البلاد، إذا كانت بلادهم التي قدموا منها تعاني أحوالًا أكثر سوءًا، ولا سيّما في ظروف الحرب. ومهما تحدّث السوريون الذين يعيشون في تركيا بإمكانية العودة إلى ديارهم، عند تحقق السلام والاستقرار؛ فيجب الاعتراف بأن ذلك غير ممكن، في المديين القريب والمتوسط؛ ذلك بأن عدم رغبة قسم كبير منهم (أكثر من 80% من السوريين الموجودين في تركيا) في العودة، وتفضيلهم العيش في تركيا، بات أمرًا واقعيًا وجليًا. ويجب ألا ننسى أن إقامة تركيا «المناطق الآمنة»، ووضعها سياسات تشجّع السوريين على العودة إلى تلك المناطق، لن تجدي إلا مع 20% من السوريين، على أبعد تقدير. وبحسب بيانات BMMYK (المفوضية العليا) فقد بلغ عدد الذين عادوا إلى سورية واستقروا هناك، خلال أربع سنوات بين 2014 - 2018، 55 ألفًا فقط. وعلى ذلك؛ يجب على تركيا أن تواجه هذا الواقع، وأن تعمل على تطوير سياسات الاندماج والتعايش، من أجل حياة مشتركة وسلمية. فالقبول بهذا الواقع، وأخذه بالحسبان في سياسات الدولة أمرٌ في غاية الأهمية.

نجحت تركيا التي ارتفع فيها عدد طالبي اللجوء (كان عددهم بالكاد يبلغ 58 ألفًا في عام 2011)، إلى 4.1 مليون شخص، خلال ثماني سنوات ونصف، في هذا الموضوع نجاحًا كبيرًا، على مستوى الدولة والمجتمع. وكان القبول المجتمعي عالي المستوى الجزء الأهم في هذا النجاح، مع تزايد الأخطار المحتملة وحالة الملل والقلق الذي يسود المجتمع التركي. وعلى الرغم من أن تركيا عملت على تطوير المشاريع التي تهدف إلى حل المشكلات المستجدة، بالتعاون مع الشركاء الدوليين، فما زال الحديث عن العزم والتخطيط الاستراتيجي الشامل غير ممكن. لكن سعي تركيا لتطوير سياسات التعايش والاندماج، ليس للمهاجرين فقط بل للملايين اللاجئين الذين لا يستطيع أي طرف أن يتكهن بمستقبلهم، يضعها أمام تحديات وصعوبات مختلفة. وكان تركيز تركيا اهتمامها مدة طويلة [في البدايات] على النظام داخل سورية، أكثر من تركيزها على قضية اللاجئين، وتصوّرها أن مفاتيح الحلّ بيد دمشق، قد مهّد لتراكم المشكلات في تركيا، ولعب دورًا في ازدياد الأخطار والتحديات؛ فالدولة التركية تبدي ممانعة سلبية حول واقع ديمومة البقاء. وانطلاقًا من حقيقة أن سياسات الاندماج تشجّع الديمومة والبقاء؛ تتجنب كثير من الدول في جميع أنحاء العالم تنشيط سياسات التعايش، في حال الغموض وعدم اليقين أو التردد. وتركيا تعيش الاضطراب نفسه الذي حدث في ألمانيا التي لم تباشر بتطبيق سياسات الاندماج للأتراك الوافدين إليها عام 1961. إلا في منتصف الثمانينيات، لكن هذا الوضع يتسبب في خسارة تركيا لمزيد من الوقت والموارد، ويؤدي إلى زيادة في حجم الخطر، غير أن عدم ورود القضية، كموضوع



جدّي من مواضيع السياسة اليومية، إلى الآن، هونوعٌ من الحظ. لذلك فإن تجاهل الأخطار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية لـ 3.6 مليون لاجئ، أو تقليل شأنها واستصغارها، يُعدّ مشكلة كبيرة لتركيا. على تركيا مواجهة هذه الواقعية، واتخاذ القرارات الاستراتيجية، والقبول بحقيقة أن السوريين لم يعودوا «ضيوفاً»، بل أناس سيعيشون هنا في تركيا، وعلّمها إشراكهم في آلية صنع القرار، وإنتاج قرارات بالاعتماد على البيانات والمعطيات، لا على العواطف والمشاعر والأحاسيس. وإذا كانت سياسات التعايش والاندماج تحمل خطراً، فإن عدم السعي لإنتاج هذه السياسات -في حال بقاء السوريين- يجلب أخطاراً عديدة. ويمكن القول إن الإجراءات التي قامت بها تركيا، في الآونة الأخيرة، ساعدت في التقليل من المخاوف العامة في المجتمع، مع عدم انتظار حدوث تغييرات جديّة في قضية السوريين. ولذلك على الدولة أن تضع استراتيجية تواصل سليمة وصحيّة، في إطار من الشفافية، لتزيد متانة المجتمع التركي.

وليس من المستغرب أن تمارس تركيا، في المدى القصير والمتوسط، مزيداً من الضغط على الاتحاد الأوروبي في قضية اللاجئين السوريين وغيرهم. وعلى الاتحاد الأوروبي بذل مزيد من الجهود لتمديد الاتفاقية وتحسين محتواها؛ حيث إن أزمة اللاجئين السوريين في تركيا خلقت تناقضات، في العلاقات التركية الأوروبية؛ فمن ناحية، تم إنشاء أساس للتعاون يحمي الاتحاد الأوروبي بصفة عامة، وقد أظهرت فيه تركيا أنها شريك يمكن الوثوق به في هذا الموضوع؛ ومن ناحية أخرى، كانت تلك العلاقات مختزلة تقريباً بمسألة اللاجئين فقط. بحيث إن تركيا بدت كأنها تبنت -من خلال اللاجئين هذه المرة- مهمة «الدفاع عن الغرب»، كما حدث في مرحلة الحرب الباردة، إضافة إلى أن اعتبار الاتحاد الأوروبي تركيا «منطقة عازلة رخيصة» قد عزز النزعات المناهضة للغرب وأوروبا، واستغلّت سياسة الإضفاء الخارجي الأوروبية كأداة بيد السياسة التركية. ومع الأسف، يبدو أن الحركات البشرية الجماعية، وحالة عدم الاستقرار في المنطقة المحيطة بتركيا، لن تنتهي. وإن الصبر والتضامن اللذين أظهرهما المجتمع التركي، على مدى ثماني سنوات ونصف، قد تسببا، مع توطد فكرة بقاء السوريين بصورة دائمة، في ظهور مخاوف وبروز اعتراضات كثيرة، ومن غير الممكن ألا ينعكس هذا الوضع على السياسة والأثيرفمها. ومهما كانت الآليات والقوانين الدولية مؤثرة وفاعلة، فإن الحكومة وأحزاب المعارضة ستبدي ميلاً إلى انتهاج سياسات أكثر قسوة، في موضوع السوريين؛ فمستقبل اللاجئين السوريين وغير السوريين يرتبط بشكلٍ ما بالتعاون القائم على تقاسم حقيقي للأعباء المالية بين تركيا والاتحاد الأوروبي. وهناك ضرورة لتطوير التعاون الاستراتيجي في العلاقات التركية-الأوروبية، على أسسٍ أكثر واقعية وشمولية، عبر الانتقال إلى نقطة أبعد من تقاسم العبء المالي الجزئي بينهما. وإلا؛ فإن المشكلات المزمّنة قد تخلق عهداً أكثر اضطراباً، لكل من تركيا والاتحاد الأوروبي معاً.



## [اختصارات أسماء الهيئات والمؤسسات]

- MEB : وزارة التربية والتعليم الوطني  
 GİGM : المديرية العامة لإدارة الهجرة  
 BBMYK : المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين  
 SUY : برنامج المساعدات المالية للاندماج الاجتماعي  
 ESSN : شبكة تأمين السلامة الاجتماعية في أحوال الطوارئ  
 AB : الاتحاد الأوروبي  
 FRIT : برنامج الدعم المالي للاجئين  
 TISK : مؤتمر اتحاد نقابات أرباب العمل الأتراك  
 IOM : المنظمة الدولية للهجرة  
 ICMPD : البنك الدولي  
 GIZ : المنظمة الألمانية للتعاون الدولي

TÜRKİYE'DEKİ SURİYELİ MÜLTECİLER	عنوان المادة الأصلي
M. MURAT ERDOĞAN - البروفسور م. مراد أردوعان	الكاتب
KONRAD ADENAUER STIFTUNG- 2019 أيلول	المصدر وتاريخ النشر
<a href="https://bit.ly/2W2woWs">https://bit.ly/2W2woWs</a>	الربط
قسم الترجمة- علي كمش 12692 - 10076	المترجم عدد الكلمات

